الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم الأدب العربي

التأويل اللغوي عند ابن جني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:
خليفة عوشاش

إشراف الدكتور:
بلقاسم دفة

السنة الجامعية:
1424هـ-1425هـ/ 2004/2003

بسم الله الرحمن الرحيم

((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ))

سورة آل عمران الآية7

الإهداء

إلى اللذين رسما طريق هذه الثمرة: أبي و أمي

إلى إخوتي

إلى التي صبرت كل هذه السنوات

إلى من جمعتني بهم ظروف العمل بأولاد سلام

إلى الذين جمعتني بهم الدراسة

أهدي هذا الجهد

شكر وعرفان

إلى الذي رعى هذه الثمرة حتى استوت :

أستاذي المشرف الدكتور

بلقاسم دفة

إلى أساتذتي الذين أفادوني بتوجيهاتهم

القيمة أخص منهم الدكتور

بلقاسم ليبارير

لهم مني عظيم التقدير

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد عمل النحاة العرب القدامى ــ وهم يدرسون اللغة العربية بغاية الكشف عن خصائص نظامها، ثم تقعيد القواعد التي تضبط ذلك النظام ــ على أن يكونوا منهجيين في تفكيرهم اللغوي، ومن ثمة كانت لهم نظرات اهتدوا بها في صوغ مادة علوم اللسان العربي، حتى لا يقعوا في تناقض بين ما يقررونه من قواعد، وبين ما تجود به العربية من معطيات لسانية على أن علوم اللسان عندهم ــ وكما هو عند المحدثين ــ تشمل مستويات الدرس اللساني؛ من مستوى صوتي وصرفي ــ ونحوي ودلالي، ومنه كانت فلسفتهم اللسانية قائمة على فكرة الأصل والفرع في الظاهرة اللغوية تفاديا لأي تناقض منهجي.

وافتراض الأصلية والفرعية في الظاهر اللغوية، والتشبث بها، فكرة ذكية تفطن إليها اللغويون العرب القدامى، وهي وإن دلت على شيء، إنما تدل على أن اللغويين كانوا على وعي تام بالمعيار الاقتصادي للمصطلح اللساني من ناحية، كما يدل من ناحية أخرى على أن منهج اللغويين العرب القدامى ذو نظرة شمولية، حيث ترتد فيه مجموعة الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، وهذا وفقا لمنهجهم في تناول الظواهر اللغوية.

وعملية الرد إلى الأصل الواحد، هي أساس التأويلات التي قام بها اللغويون كما كانت الانتقادات الكثيرة الموجهة إليهم وإلى منهجهم في العصر الحديث، فقد اتهم منهجهم في تناول الموضوعات اللغوية بالتمحل والتعسف وكثرة التقدير والتأويل.

ومنه جاء هذا البحث الذي يتناول جوانب من التأويل في الدرس اللغوي عند أحد جهابذة الفكر اللغوي العربي القديم، الذي زخر به القرن الرابع الهجري ــ قرن الترف العقلي ــ هذا اللغوي الألمعي هو أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ). وقد عنونته بـ « التأويل اللغوي عند ابن جني» مقتصرا في ذلك على ست مؤلفات من

آثاره وهي: الخصائص، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، واللمع في العربية، والتصريف الملوكي؛ فمنها أخذت مادة هذا البحث وعليها اعتمدت في سوق الأمثلة وشواهد الظاهرة المدروسة، وكل ذلك على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر.

أما الذي جعلني أقدم على هذا البحث فيمكن إجماله فيما يأتي:

1- كثرة الانتقادات الموجهة إلى الدراسات اللغوية العربية القديمة، دون أن تنحو هذه الانتقادات في الكثير منها منحى علميا، وكثير ما يرد مصطلح "التأويل" على ألسنة الدارسين المحدثين مشحونا بنوع من الدلالة على أن "التأويل" ليس عملا منهجيا ولا علميا، وأنه ناتج عن تصورات بعيدة عن المنهج العلمي.

2- ظهور "التأويل" كمنهج نقدي في مجال اللغة والأدب وانبناؤه على قضية أساسية هي قضية العدول أو الانحراف، هدفه الوصول إلى أنساق عامة في النصوص، ثم إن المناهج النقدية قد صارت ترتكز في دراساتها على النظريات اللسانية مما جعل التأويل في المجالين النقدي واللغوي متقاربا.

3- قلة البحوث الجامعية في هذا الميدان، حيث لم يتمخض بحث يتناول هذه القضية وفق فكرة الأصل والفرع.

4- التأويل نتاج الحضارة العربية الإسلامية، وأساسه التعامل مع نصوص القرآن الكريم. وعليه يحسن التنويه به، كما أن الثورة عليه ثورة على أحد معالم هذه الحضارة.

5- تم اختيار ابن جني في هذه الدراسة بالأساس تتبعا لفكرة الأصل والفرع التي تجد لنفسها تطبيقا واسعا في أعماله، ولم تقم حول هذه الفكرة عنده دراسات علمية.

ولمنهجية العمل قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تحدثت في الفصل التمهيدي عن ابن جني فعرضت لحياته

ونشأته، ومذهبه الكلامي، والنحوي والفقهي بإيجاز، ثم تناولت المعنى اللغوي لكلمة "التأويل" في المعاجم العربية، كما عرضت للاستعمال اللغوي لهذه المفردة في القرآن الكريم، وعرضت لبعض مفاهيم هذا المصطلح عند بعض العلماء العرب في علوم مختلفة من الثقافة العربية، ثم تحدثت عن الأسس المنهجية للتفكير اللغوي عند ابن جني، وهي أسس مشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو، وتتمثل في: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان، والاستصحاب. ثم تناولت في الفصل فكرة الأصل وعلاقتها بالتأويل مبينا أساس التأويلات اللغوية، ومشيرا إلى مكانة "الأصل" من تلك الأسس المنهجية، كما أشرت إلى جوانب التأويل -عند ابن جني- المرتكزة على الأصل والفرع.

أما الفصل الأول فموسوم بـ «التأويلات الصوتية والصرفية»، ويتناول قضية الأصلية والفرعية في الأصوات المعزولة عن السياق الصوتي، كما يتناول قضية الفونيم (Phonème) التي تمثل فكرة الأصل في الأصوات المنعزلة، كما يتضمن قضايا الصرف الأساسية المتمثلة في الإعلال والإبدال والإدغام، وتأويل الصيغ الصرفية التي أصابتها هذه الظواهر اللغوية، كل ذلك وفقا لفكرة الأصل والفرع: ولما كانت القضايا التي يتناولها المستوى الصرفي هي قضايا صوتية فإنني لم أجد بدا من جمع المستويين في عنوان واحد.

أما الفصل الثاني فتناولت فيه «التأويلات النحوية» ودرست فيه مسألة الأصلية والفرعية في الجملة العربية من حيث الإسناد. وفي هذا الفصل تم الحديث عن قضايا العدول عن أصل الوضع في الجملة، وتتمثل في: الحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والزيادة على أصل الوضع في الجملة.

أما الفصل الثالث فيتناول «التأويلات الدلالية»، وفيه إشارة إلى التصور الدلالي عند ابن جني ثم إلى القضايا الثلاثة التي أرى أنها من بين أهم قضايا التأويل الدلالي عنده، وتتمثل في دلالة الأصوات والصيغ، ثم الاشتقاق، وأخيرا المجاز

المتعلق بعلم البيان و تبدو فكرة الأصلية و الفرعية في هذه القضايا واضحة، كما يبدو عمل ابن جني فيها جليا.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وقد انتهجت في كل ذلك المنهج الوصفي، حيث قسمت «التأويل اللغوي» عند ابن جني إلى مستويات أربعة؛ صوتية و صرفية و نحوية و دلالية، ثم قمت بوصفها بحسب ما تقتضيه الظاهرة اللغوية.

وقد اعترضتني صعوبات كأي باحث سواء منها ما يتعلق بموضوع البحث المتشعب، أو فيما يتعلق بنقص الدراسات المتخصصة في الموضوع.

ومن المراجع التي كانت لي عونا على إنجاز البحث مايأتي:

التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن للدكتور أحمد عبد القادر هنادي، و نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي للدكتور حسن خميس الملخ، و الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقدم شكري وتقديري الخالص إلى أستاذي المشرف الدكتور: بلقاسم دفة الذي أفادني بتوجيهاته القيمة، و ملاحظاته المتميزة ولم يدخر جهدا في إرشادي، حتى استوى البحث على صورته الحالية. فله مني جزيل الشكر و التقدير و العرفـــــان.

و الله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

بانتة في 1 ذي القعدة 1424 الموافق 25 ديسمبر 2003.

الفصل التمهيدي

-ابن جني حياته-مذهبه-الكلامي-الفقهي-النحوي

-التأويل لغة واصطلاحا

-الأسس المنهجية في التفكير اللغوي عند ابن جني

-التأويل وعلاقته بفكرتي الأصل و الفرع

1- ابن جني: حياته، مذهبه الكلامي، والفقهي، والنحوي

1-1 حياته:

هو أبو الفتح عثمان ابن جني[1] الموصلي نشأة ونسبا، وهو رومي أصلا أزدي ولاء، عاش في القرن الرابع، وميلاده قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة، على اختلاف بين المؤرخين في سنة مولده، ومات ببغداد سنة 392هـ.

وأبوه "جني" كان عبدا روميا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الازدي الموصلي، و "جني" بسكون الياء معرب "كني"[2]، وتعني في اليونانية العبقري أو الألمعي أو الذكي.[3]

ويذكر السيوطي أن أبا الفتح قد جلس للتدريس مبكرا وأنه أثناء تدريسه مر به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في (التصريف، فوجد أبا الفتح قد قصر فيها فقال له: زببت قبل أن تحصرم، ولزمه من يومئذ مدة أربعين سنة.[4]

وقد كانت بين ابن جني وبين المتنبي صلة حميمة[5]، دفعت به إلى أن يشرح ديوانه، و يذكره، ويعلي من شأنه في كتبه، «وكان المتنبي يقول في أبي الفتح هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس».[6]

إلا أن الأهم في علاقات ابن جني، علاقته بأستاذه أبي علي[*]، فقد درس أبو الفتح لعدد من الشيوخ إلا أنه -كما يبدو- لا أحد استطاع أن يؤثر فيه تأثير

---

(1) انظر، في ترجمته كلا من:- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثعالبي، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت، ط2، 1392هـ، ، 77/1، وكذلك-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ص244، وكذلك-وفيات الأعيان ابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1970، 246/3، كذلك بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق إبراهيم أبو الفضل، مطبعة البابي الحلبي، مصر 1984، 132/2.

(2) انظر بغية الوعاة، 132/2.

(3) انظر، مقدمة المحقق، الخصائص، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952 8/1.

(4) انظر، بغية الوعاة 132/2 ، وكذا معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي ط1، 1993، ص 89.

(5) انظر، "نعم...! .. لقد التقى المتنبي بابن جني وهذه أدلتنا وشواهدنا"، محسن عياض، مجلة المورد، دار الجاحظ للنشر، العراق، المجلد10، العدد 2، 1981، ص24.

(6) معجم الأدباء، ص89.

(*) هو أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي المولود بفسا عام (277هـ والمتوفى عام (377هـ) عالم باللغة والنحو والصرف والقراءات.

أبي علي الذي صاحبه ما يقارب الأربعين سنة، ويرى مازن المبارك أنه قد كلنت لأبي علي الفارسي أثار كثيرة في مجالات مختلفة إلا أن «تلميذه ابن جني كان أشهر تلك الآثار وأبعدها ذكرا، وإنه كان يكفي الفارسي من آثاره هذه الغرسة الطيبة التي تعهدها بالتنشئة والتعليم حتى نمت وربت، وآتت أطيب الثمار».[1]

ولما كان ابن جني مبهورا بشيخه، فإنه كان لايني عن الثناء عليه في كتبه وعن التدليل على مواطن براعته، ومن ذلك في الخصائص: «فما كان أقوى قياسه، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه كان مخلوقا له».[2]

ولم يتوقف تأثير الشيخ في ابن جني إلى حد الإعجاب والانبهار، بل ورثه أمورا منهجية تبعه فيها حينا، وفاقه فيها أخرى، مثل ميزة الاستطراد في عرض القضايا اللغوية حيث كان قاسما مشتركا بينهما، وكان عند ابن جني يضم موضوعات مترابطة، في حين كان الشيخ يستطرد لأدنى ملابسة قد تنسي الموضوع الذي يتحدث فيه.[3]

1-2- مذهبه الكلامي:

كان ابن جني وأستاذه "أبو علي الفارسي، أشد ميلا إلى المدرسة البصرية في النحو، وكان أكثر أئمة النحو من هذه المدرسة معتزلة ويشير سعيد الأفغاني في معرض حديثه عن القياس مما أداته العقل، إلى أن أئمة القياس في النحو، سيبويه، والفراء، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وأضرابهم كانوا معتزلة[4]، كما أشار السيوطي إلى أن أبا علي، وتلميذه كانا معتزلة.[5]

وهناك ضمائم كثيرة في كتابه "الخصائص" تثبت أنه منهم، كقوله بالمنزلة

---

(1) النصوص اللغوية من كتابي الخصائص والمزهر، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط3، 1981، ص5.
(2) الخصائص، 277/1
(3) من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1958، ص665.
(4) في أصول النحو سعيد الأفغاني، دار الفكر ، دمشق، 1963، ص105.
(5) الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد، 1359هـ، 338/1.

بين المنزلتين في تأويله لـ: "هاء" "يا مرحباه"[1]، وفي خطبة "الخصائص" «الحمد لله الواحد العدل القديم».[2]

والقول بالمنزلة بين المنزلتين وإثبات القدم لله، من كلام المعتزلة، وظفه ابن جني في حديثه النحوي.

بالإضافة إلى الاعتزال فإن ابن جني وأستاذه الفارسي كانا من الشيعة[3]، وقد أورد عبد الفتاح شلبي في دراسته عن أبي علي الفارسي عددا من الأدلة التي تثبت ذلك، من بينها أن «للشيعة علاقة بالمعتزلة بوجه عام، وطوائف الشيعة على رغم تشيعها قد سادت فيها مبادئ المعتزلة».[4]

ثم إن صلات قد انعقدت بين أبي علي الفارسي وبين شيعيين، وإن ابن جني كان ينزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين، وكان الناس يترددون عليه ويسائلونه كما صاحب الرضى، والمرتضى العلويين، وأهتم بقصائد المرتضي وألف كتابا ضخما سماه "تفسير العلويات".[5]

والواقع أن المعتزلة قد اختلطوا بالشيعة أيام محنتهم وانقلاب السلطان عليهم، حيث إنهم لم يجدوا إلا الشيعة ملجأ، وقد كانت دولة البويهيين هي حاملة لواء التشيع حينئذ فدخلوا في كنفهم عساهم يستعيدون قوتهم، وسيطرتهم في ظل البويهيين.[6]

ويشير آدم متز إلى أن الشيعة حتى وقت البويهيين، لم يكن لهم مذهب كلامي خاص بهم، فاقتبسوا من المعتزلة أصول الكلام وأساليبه.[7]

مهما يكن مصير المعتزلة والشيعة، وابن جني وأستاذه أبي علي ونصيبه

---

(1) انظر، الخصائص، 359/2.
(2) نفسه، 1/1
(3) انظر، من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي، ص82.
(4) نفسه، 82.
(5) نفسه، 83،84.
(6) انظر، المعتزلة، زهدي جار الله، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974، ص204
(7) انظر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة عبد الهادي أبي ريدة، القاهرة، (د.ت)، 102/1.

منهما فإن الأهم في ذلك كله، تميز هذين المذهبين بالطابع العقلي في العمل اللغوي، وربط المادة اللغوية بروابط عقلية كما أن الجدير بالملاحظة عند هؤلاء هو دس تلك المبادئ المذهبية –التي لم يستطيعوا إعلانها– في الجوانب اللغوية العلمية.

1–3– مذهبه الفقهي:

يرى محقق "الخصائص" أن ابن جني كان حنفيا، أو أنه كان ميالا إلى هذا المذهب، ولا غرو فهو عراقي يصبو إلى مذهب أهل العراق.[1]

ويرى الدكتور عبد القادر مهيري أنه وحسب المصادر المتوفرة، لم تكن هناك معلومات كافية تعرفنا بتعلم ابن جني للفقه ،ولا العلماء الذين عنهم أخذ الثقافة الفقهية.[2]

ولعل الفقه قد ساهم هو الآخر في تطوير الاتجاه العقلي عند أبي الفتح، في محاولة تفسير كل شيء، والبحث عن المنطق الداخلي للغة ،والتماسك الذي يربط مختلف عناصرها، وباختصار فقد ملك الفقه وأصوله عقل ابن جني، فاستمد منه الأسس المنهجية في دراسته للغة، ويلعب العقل في هذه الأسس دورا كبيرا.[3]

ويبدو تأثير الفقه وأصوله، في ابن جني واضحا عندما تناول اللغة بالدراسة على طريقتهم في الاستدلال، وألف كتابه "الخصائص "على طريقة الأصوليين وعلماء الكلام ،ويصرح في "الخصائص" على أنه أول من تناول اللغة بهذا المنهج وأن ابن السراج (ت 316) لم يلمم في كتابه "أصول النحو" بالأصول المتعارف عليها، يقول ابن جني:«وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه على

---

(1) انظر، الخصائص، مقدمة، المحقق، ص40.

(2) Les théories grammaticales d 'Ibn Ginni , publication de l'université de Tunis, 1973, P45.

(3) Ibid, P 46.

أن أبا الحسن قد صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هدا علمت بذلك أننا نبنا عنه فيه...».[1]

ويرى أحمد سليمان ياقوت أن أصول النحو قد كانت متناثرة بأقسامها المتعددة في كتب النحاة قبل ابن جني، وأن ابن جني قد بسطها، وأفرد لها كتابا وأفاض في الكلام عنها، وعن غيرها من مسائل النحو، واللغة وفقهها[2].

وعليه فإن ابن جني في أصول النحو كالإمام الشافعي في أصول الفقه فكلاهما جامع شتات هذين العلمين، ومرسي قواعدهما مع كون ابن جني متأثرا في هذه القضية، إلا أن براعته تكمن في استخدام المنهج، واكتماله على يديه.

ثم أن بين النحو وأصول الفقه صلات وثيقة، تبرزها المصطلحات التي يستعملها كل من العلمين، والنحو في ذلك متأثر بالأصول وذلك بحكم السبق التاريخي.[3]

وقد تأثر النحو أو البحث اللغوي عموما في جوانبه المختلفة بالأصول لاسيما في الأسس المنهجية في الاستدلال، ففي الأصول نجد النص، والإجماع والقياس، والاستصحاب، والاستحسان أسسا للاستدلال الفقهي، وهذه الأسس هي نفسها التي انتقلت إلى النحو، وأصبحت تسمى أصول النحو، على اختلاف في الترتيب بين هذه الضوابط، بين هذين العلمين.

وتلك هي الأسس التي اتخذها اللغويون القدامى أسلوبا للبحث في الظاهرة اللغوية، وعليها بنوا صرح النحو أو بالأحرى فلسفة النحو العربي.

---

(1) الخصائص،2/1 .

(2) انظر، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، مصر، ط1، 1980، ص68، وانظر مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عباينة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1984، ص39.

(3) انظر، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ،أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص159.

1-4- مذهبه النحوي:

إن معرفة المذهب النحوي الذي ينتمي إليه ابن جني من الأهمية بمكان، لأنه يعين على فهم القواعد العامة التي تتم بها دراسة الظواهر اللغوية.

يضع شوقي ضيف ابن جني في خانة البغداديين المتأخرين الذين يميلون إلى البصريين «فهو بغدادي من طراز آخر، طراز أستاذه أبي علي والزجاجي، طراز كان ينزع إلى البصريين، وهو الطراز الذي عم وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري وكان هو وأستاذه من الأسباب في شيوعه، إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين ومع الفسحة، وفتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد، ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة».[1]

إلا أننا نجده في "الخصائص" يتحدث عن البغداديين وكأنهم ليسوا مذهبه ، وأن البصريين هم أصحابه يقول: «...وذلك أن (قنية) من (قنوت) ولم يثبت أصحابنا (قنيت) وإن كان البغداديون قد حكوها»[2] ، والأمثلة على ذلك كثيرة تبين ميله الشديد إلى البصريين، وانتزاع نفسه من بين البغداديين، إلا أن شوقي ضيف يرى أن ابن جني كان يريد بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة.[3]

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حسا من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقا أتاح لها أن تضع النحو وضعا صحيحا قويما، بل بلغ من تعمقها أن أخذت

---

(1) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط5، 1983، ص268.
(2) الخصائص ، 1/137.
(3) انظر، المدارس النحوية، ص 268.

تصحح ما ند عن بعض الشعراء بالتأويل والتخريج، لا على أسس عقلية فحسب بل على أسس سليقية.[1]

2-التأويل في اللغة والاصطلاح:

1-2-التأويل لغة:

التأويل مصدر الفعل "أول" ووزنه "تفعيل" تقول: أول يأول تأويلا، وجذر الكلمة "أول" بمعنى الرجوع إلى أصل الشيء.

وتورد المعاجم العربية لمادة "أول" ومشتقاته معاني كثيرة إلا أن ما يخدم البحث من هذه المعاني ينحصر في معنى الرجوع والصيرورة، والتدبر، والتقدير والسياسة، والتفسير.

ففي لسان العرب: «الأول: الرجوع آل الشيء يؤول مآلا، رجع، وأول إليه الشيء، رجعه...وألت عن الشيء: ارتددت، وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وأوله وتأوله: فسره، ويقال ألت الشيء، أولا وإيالا: أصلحته وسسته، والتأويل المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه، وأولته: صيرته إليه».[2]

هذه هي مجموعة المعاني التي تخدم الموضوع، والتي يمكن إجمالها كما سبق في المرجع، والمصير، والتفسير، والتدبر، ولعل أهمها الرجوع والارتداد وتفسير هذا الرجوع إليه، وعليه معقد البحث.

ومادامت المفردة على مصدرها قد أخذت من النص القرآني، للدلالة على نوع من التعامل مع الخطابات اللسانية دينية كانت أو غير دينية، فإنه يكون من

---

[1] نفسه، ص 163.

[2] لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1992، 32/11، وانظر كذلك معجم مقاييس اللغة ابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ، 158/1-162، وكذا تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الكريم العزناوي، الكويت، 1979، 215/7، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984، 1623/4.

المستحسن التعرض لاستعمالها في القرآن، بغاية الكشف عن مجموع المعاني التي وردت بها.

1- قال الله تعالى:

« هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ».[1]

وردت كلمة التأويل في سورة آل عمران مرتين، والمرتان جاءتا في آية واحدة، وقد جاءت هذه الآية في سياق دلالي لآيات أخرى، موضوعها المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، وموقف فريقين منه؛ فريق في قلوبهم زيغ يرغبون في تأويل هذا المتشابه، ابتغاء الفتنة، وفريق الراسخين في العلم، «واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك وهل "الراسخون" معطوف على لفظ الجلالة بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أو أنهم مستأنف ذكرهم بمعنى الخبر عنهم فكأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه وصدقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلا الله، فقال بعضهم معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفردا بعلمه، وأما الراسخون في العلم فإنهم ابتدئ، الخبر عنهم بأنهم يقولون آمنا بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله».[2]

فمعنى التأويل في الآية عاقبة الأمور، ومصيرها التي لا يعلمها إلا الله، والغيبيات التي لا تقبل البحث والاستقصاء، ربما يكون ذكر الفتنة قبلها

---

[1] سورة آل عمران، الآية 07.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود أحمد شاكر، دار المعارف القاهرة، (د.ت)، 201/6.

«ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» قد أضفى على الكلمة هذا المعنى غير المرغوب فيه.[1]

2-قال الله تعالى:

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ».[2]

والتأويل في الآية بمعنى أحسن ردا، وعاقبة، ومآلا، ونهاية، ومرجعا وحكما، وبيانا.[3]

3-قال الله تعالى:

« وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ».[4]

وردت كلمة التأويل في الآية مضافة مرتين، تتكلم عن تأويل القرآن، أو الكتاب المذكور في الآية السابقة لها، وتدعو الكفار إلى انتظار تأويله وتهددهم بما سيكون لهم وتريهم صورة العذاب الواقع بهم يوم تأويله، ومعنى الكلمة في الآية ليس العلم، بل بمعنى الوقوع والحدوث الفعلي وبيان العاقبة والمآل، أو هو رد إلى الحقيقة الفعلية المادية.[5]

---

(1) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، (د.ت)، ص24.
(2) سورة النساء، الآية 59.
(3) أنظر، التفسير والتأويل في القرآن، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النفائس، الأردن، ط1، 1996، ص98.
(4) سورة الأعراف، الآيتان 52-53.
(5) أنظر. التفسير والتأويل في القرآن، ص71،72.

4- قال الله تعالى:﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه و تفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين﴾.[1]

والمعنى في سورة يونس ينسحب على التأويل المادي الذي توعد به الله الكفار فإنهم – أي الكفار – كفروا به قبل أن يأتهم هذا التأويل.[2]

5- قال الله تعالى:﴿ وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ﴾، ﴿ وكذلك مكنا ليوسف في الأرض و لنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾، ﴿ ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا و قال الآخر إني أراني إن أحمل فوق رأسي خبزا تأكل الطير منه نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين قال لا يأتيكما طعاما ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ذلكما مما علمني ربي﴾، ﴿ قالوا أضغاث أحلام و ما نحن بتأويل الأحلام بعالمين وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فارسلوني﴾، ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا وقال يا أبتي هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا﴾، ﴿ ربي قد أتيتني من الملك و علمتني من تأويل الأحاديث﴾.[3]

ذكرت كلمة " تأويل" في ثمانية مواضع من سورة يوسف، ولكنها تدل على الإخبار بالأمر الذي سيقع في المآل من تحقيق الرؤى، منها ما رآه يوسف في

---

(1) سورة يونس، الآيات 37، 38، 39.

(2) انظر، التفسير و التأويل في القرآن، ص77.

(3) سورة يوسف، الآيات 6، 21، 36، 37، 44، 45، 100، 101.

منامه، ومنها ما عرض عليه طلبا لمعرفته حقيقتها.[1]

6-قال الله تعالى:

« وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا».[2]

والتأويل في هذه الآية من سورة الإسراء، هو تأويل المكيال والميزان، تأويل أو عاقبة حسنة، ناتج عن حسن التزام توجيهات القرآن، تأويل يلحظ فيه عاقبة ونهاية الأمر.[3]

7-قال الله تعالى:

«قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا»، «ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ».[4]

وواضح أن التأويل في الآيتين هو الإخبار والإنباء بما لم يستطع سيدنا موسى -عليه السلام- أن يصبر عليه من أعمال الخضر -عليه السلام- وهي أمور عملية أو بالأحرى تأويل عملي مادي آلت إليه أفعال الخضر عليه السلام.

ومن عرض الآيات السابقة، يبدو أن كلمة "التأويل" قد وردت في القرآن تسع عشرة مرة في سبع سور، وبالصيغ: "تأويلا" على أنه مصدر منصوب و"تأويله" مضافا إلى الضمير "الهاء"، وكذلك تأويل "مضافا إلى الاسم الظاهر، وأخيرا "تأويل" مجردا عن الإضافة، والذي هو حري بالملاحظة أن معنى الكلمة في الاستعمال القرآني ينحصر في الإرجاع إلى الأصل والرد إلى الغاية المرادة.[5]

2-2-التأويل في الاصطلاح:

---

(1) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص27.
(2) سورة الإسراء، الآية35.
(3) انظر، التفسير والتأويل في القرآن، ص92.
(4) سورة الكهف، الآيتين، 78،82.
(5) انظر، التفسير والتأويل في القرآن، ص42،43.

تناولت مصطلح "التأويل" بيئات مختلفة، وبخاصة منها بيئة المفسرين ومادامت الحضارة العربية قد نشأت في كنف الإسلام، فلابد أن تتأثر البيئات المختلفة بعضها ببعض وتتقارب في المنهج لاسيما في النظر إلى النصوص، وعلى هذا فقد عرف هذا المصطلح عند المفسرين، والمحدثين، والفقهاء، وعلماء الكلام والفلاسفة، والنحويين.

ففي بيئة المفسرين شاعت هذه الكلمة شيوعا كبيرا، حتى اقترنت عندهم بلفظة التفسير، ويرى مساعد مسلم عبد الله آل جعفر أنهم لم يكونوا يفرقون بينهما بدليل أن كتبهم جاءت تحمل عناوين التفسير أو التأويل، إلا أنهم سموها "تفاسير" دون تمييز يفرق هذه عن تلك.[1]

يقول الرازي (ت606هـ) وهو من علماء التفسير والكلام:«التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح مع قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال».[2]

والذي يلفت النظر في تعريف الرازي، اهتمامه بظاهر الدلالة اللفظية، والتي يعدل إلى دلالة وراء هذه الألفاظ نظرا لوجود القرينة أو الدليل الذي يقضي بعدم قبول الظاهر.

أما عند علماء الحديث فنجد ابن الأثير (ت 606 هـ)، وهو معاصر للرازي يرى أن «المراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ».[3]

ومن البيئة الأصولية نجد ابن حزم الظاهري (ت456هـ) يقول:«التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله

---

(1) انظر، أثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984، ص51.
(2) أساس التقديس في علم الكلام، القاهرة، 1328هـ، ص222.
(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، القاهرة، (د.ت)، 62/1.

صح ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان ناقله بخـــلاف ذلـــك أطرح ولم يلتفت إليه وحكم لذلك النقل بأنه باطل».[1]

ومما يلحظ في تعريف ابن حزم هو التشدد في قبول التأويل، تشـــددا يكـــاد يكون ضربا من الإنكار، فهو يحيط قبوله للتأويل بشرطين أحدهما صحة النقل من الوضع الأصلي إلى معنى آخر، وذلك ببرهان، وثانيهما لابد أن يتحقق في المؤول لهذا النص، فالمؤول عند ابن حزم يجب أن يكون ممن تجب طاعته، وإلا أطـــرح هذا التأويل، ولا عجب من تشدد ابن حزم، فذلك يعود إلى طبيعـــة مذهـــب أهـــل الظاهر، الذين يأخذون بظاهر النص ما وسعتهم القدرة.

ومن الأصوليين الغزالي (ت 505 هـــ)، الذي يقول:«التـــأويل عبـــارة عـــن احـــتمال يعضده دليل، يصير به، أغلب على الظن من المعنى الذي يـــدل عليـــه الظـــاهر ويشبه أن يكون كل تأويل صرفا للفظ من الحقيقة إلى المجاز».[2]

ومما يثير الانتباه في تعريف الغزالي إشارته إلى أن التأويل هـــو احتمـــال ولكن هذا الاحتمال قواه وعضده دليل، يكون به أقرب إلى مقصد الخطاب من مـــا يدل عليه الظاهر من اللفظ، بل إن الغزالي لا يقف عند هذا الحد من تصريحه بأن في النص احتمالات وأن المتلقي هو الذي يحدد أحدها وفقا للمؤشرات النصية، فهو يسعفنا بفكرة أخرى ذات سمات تقترب من التأويل الأدبي، حيـــث ينبـــه إلـــى أن التأويل يكاد يكون أغلبه صرفا، أو عدولا من الحقيقة إلى المجاز.

ومن بيئة الفلاسفة نجد ابن رشد (ت595هـــ) يعرفه على أنه «إخراج دلالـــة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل بعادة لسان العـــرب في التجوز».[3]

وهو تعريف لا يبتعد كثيرا عن تعريف الغزالي للتأويل بالمجاز.

---

(1) الأحكام في أصول الأحكام، القاهرة، 1345هـــ، 42/1.

(2) المستصفى من علم الأصول، القاهرة، 1322هـــ، 387/1.

(3) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، القاهرة، 1935، ص16.

أما النحويون فإنه لم يرد لهم تعريف واضح للتأويل، إلا أنهم كانوا يمارسونه بطريقة عملية في كتبهم[1] بغرض الاحتجاج لأصولهم التي وضعوها للغة، حتى تستقيم الجزئيات مع هذه الأصول التي جعلوها كأطر وأنساق عامة يخضع لها نظام اللغة.

ويرى السيد أحمد عبد الغفار أن التأويل في البيئة النحوية ليس هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر، كما هو الأمر عند المتكلمين والفلاسفة والمفسرين، وإن كان في البيئة النحوية يعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر، للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، وأن العامل المساعد في التأويل النحوي هو التقدير في العوامل.[2]

سواء كان التأويل من تكلف النحاة واصطناعهم، أو أن اللغة قد هدتهم إلى ذلك، من خلال الروايات الواسعة والملاحظات البارعة، فإنهم قد مارسوا فعل التأويل ليس في المجال النحوي الذي يخص التركيب فقط، بل في جانب الأصوات، والصيغ، والدلالة.

ومن غير شك فإن الظاهرة قد أثارت انتقادات واسعة، قام بها الوصفيون في العصر الحديث، مستثنيين من الفكر اللغوي القديم ابن مضاء القرطبي (ت645 هـ) صاحب كتاب "الرد على النحاة".[*]

كما ظهر هذا المصطلح في مجال النقد الأدبي في العصر الحديث كوسيلة من وسائل القراءة والتلقي في الخطابات الأدبية المختلفة وأسلوبا من أساليب فهم النصوص.

---

[1] انظر، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب المصرية، ط4، 1989، ص155، وانظر ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، ط1، 1988، ص13، وانظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1985، 17/1.

[2] انظر. ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص56

[*] كتاب الرد على النحاة، ابن مضاء تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1947.

ومما لا يخفى أن اختلاف البيئات، وتعدد مشاربها الفكرية لم يمنع من استخدامها للتأويل، فأصحاب التشريع يعولون عليه في تناولهم للنص، واستنباط الحكم، والمتكلمون يستخدمونه في محاوراتهم الجدلية، والفلاسفة يعتمدون عليه في صرف الشرعيات إلى ما يوافق العقل إذا تعارض معه، وذلك مجال التوفيق بين الفلسفة والدين كما أن النحاة يعتمدونه في استقامة أصول قواعدهم التي وضعوها أو استنبطوها من اللغة، لضبطها في أنساق تغني عن ذكر الجزئيات.

ومهما يكن أمر التأويل فإن هدفه هو الدلالة، أو المقاصد التي تستفاد من الخطاب، فهو يصبوا دائما إلى تحقيق، ومعرفة تلك المقاصد، التي ترمي إليها النصوص، لأن عمله يندرج تحت عمل عناصر اللغة من حيث الآداء المرتكز على الأصوات، والصيغ، والتراكيب وصولا إلى الدلالة التي هي هدف المستويات السابقة لها.

كما أن الخطاب في جميع مستوياته لا يؤدي مقصده إلا إذا أمن اللبس في النص ذاته وأمن اللبس يمس مستويات اللغة جميعا، وذلك بالعدول أو الخروج عن أصل الوضع في عنصر ما، داخل مستوى معين إلى فرع به يؤمن هذا اللبس وعليه فقد «حرص اللغويون القدامى على بيان كيفية منع الالتباس وإزالته»[1] حتى تتم الفائدة، والقصد من النص، أو الخطاب.

3-الأسس المنهجية في التفكير اللغوي عند ابن جني

سبق القول أن ابن جني يعد أول من تناول النحو واللغة على طريقة المتكلمين، والأصوليين، وأول من اكتمل عنده العمل بتلك الطريقة، وعليه فمن المستحسن عرض تلك الأسس التي تمثل ذلك المنهج المشترك بين العلمين من ناحية، والذي يمثل أسسا منهجية في التفكير اللغوي عند أبي الفتح، وذلك حسب عمل اللغويين عموما، وابن جني خصوصا.

---

[1] مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين كامل زين الخويسكي، دار المعرفة، مصر، ط2، 1989، ص02.

3-1-السماع

مصدر الفعل: "سمع"، اسم عام يدل على مطلق السماع، ويبدو أن النحاة قد خصصوه بنوع معين من السماع، الذي هو اللغة المنقولة «عن العرب الخلص الذين يوثق بكلامهم، وهم الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع للهجرة بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية، وكلامهم يقاس عليه».[1]

ويعرفه ابن الأنباري بقوله: «هو الكلام العربي المنقول النقلة الصحيح الخارج عن حد القلة عن إلى حد الكثرة».[2]

وهو عند السيوطي:«ما ثبت في كلام من يوثق في فصاحة فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل البعثة، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما، ونثرا عن مسلم وكافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت».[3]

أما ابن جني فلم يرد له تعريف للسماع، رغم حديثه المسهب عنه في "الخصائص" وغيره من كتبه فهو يقول في الأخذ عن أهل البادية: «باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من الاختلال، والفساد، والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، كذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها».[4]

---

(1) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، إعداد محمد التونجي و راجي الأسمر ،دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1/338.
(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، ط2، 1971، ص45.
(3) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، 1988، ص14.
(4) الخصائص، 2/5.

ويرى أحمد سليمان ياقوت أن علة الأخذ عند ابن جني ليست المكان بل سكان ذلك المكان، فلو أن بدويا فصيحا سكن المدر، واحتفظ بلغته، وصانها عن العجمة، واللحن لوجب الأخذ عنه[1]، في حين كانت التعاريف السابقة تتحدث كلها عن فصاحة البيئة المنقول عنها لا سكان تلك البيئة.

والذي يدل على أن ابن جني لم يشترط لهجة قبيلة من القبائل ،على الرغم من إشارته إلى ارتفاع لهجة قريش عن سائر اللهجات الأخرى، والتي تميزها ظواهر صوتية كالكشكشة، والعنعنة، والتلتلة، والتضجع وغيرها من الظواهر التي يعتبر اللغويون القدامى أنها تسيء إلى اللغات، و وتغض من قيمتها بين أخواتها، عقده في الخصائص بابا سماه: "باب اختلاف اللغات وكلها حجة" مفاده أن «سعة القياس تتيح لهم ذلك، ولا تحضره عليهم؛ كإعمال ما عند الحجازيين وتركها عند التميميين...».[2]

بل أننا نجده « يشترط فصاحة الراوي لا فصاحة لغة القبيلة التي ينتمي إليها»[3]، وفصاحة الراوي هي التي دفعته إلى الرواية عن "ابن أحمر الباهلي" ويعقد لذلك بابا بعنوان: "باب الشيء يسمع من العربي لا يسمع من غيره".[4]

ويستمر في عقد ثقته في الراوي، أي راو فيقول: «وكذلك إن جاء نحو هذا الذي رويناه عن ابن أحمر من فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أومتهم، أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل».[5]

---

[1] انظر، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص85.
[2] الخصائص، 10/2.
[3] دراسات نحوية في خصائص ابن جني ، ص90.
[4] الخصائص، 21/2.
[5] نفسه، 25/2.

هذه نظرة ابن جني في السماع، وتقابل كلمة السماع عنده كلمة أخرى هي كلمة "الاستعمال"، فنجده يستعمل هذه الكلمة عند عقده للعلاقة بين السماع والقياس من حيث الاطراد والشذوذ، فهو يقسم المنقول إلى أربعة أضرب:[1]

1- مطرد في القياس والاستعمال معا.

2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال

3- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس

4- الشاذ في القياس والاستعمال معا

3-2-القياس:

يقول عنه ابن الأنباري بأنه: «تقرير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشيء بالشيء الجامع».[2]

وهذا التعريف قريب من تعريف الأصوليين، وهو بمعنى آخر إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم، مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى.[3]

ومصطلح القياس يتضمن معنى المقارنة بين أمرين وإيجاد أوجه الشبه ولهذا نجد ابن جني يستعمل إلى جانب هذا المصطلح لفظي "التجانس "و"التشابه" يقول في (باب مقاييس العربية): «اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال...».[4]

فابن جني يرى أن العرب كثيرة الاهتمام بالقياس، شديدة العناية به

---

(1) الخصائص، 97/1.

(2) الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص93.

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، ص191.

(4) الخصائص، 111/1.

والحرص عليه، بل أن القياس في كلامها هو الأصل الذي يركنون إليه ويرتاحون.

ومن رأي ابن جني في القياس كذلك أننا غير ملزمين بحال من الأحوال باتباع النماذج التي جاءت عن العرب سماعا متوقفين عندها، بل لنا أن نقيس عليها ما شئنا من أمثلة ونماذج، يشترط ألا تكون خارجة عن المعايير التي تحكم اللغة يقول: «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظرف بشر، وكرم خالد».[1]

وهذه نظرة تجديدية سبق إليها ، بحيث يقاس هناك ،ما لم يسمع على ما سمع من أجل تلبية مطالب التطور، ورغم هذا فإن ابن جني ينتصر للمسموع على المقيس في قوله: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه».[2]

وعليه فإن «أبا الفتح لم يشأ أن يغفل القياس اللغوي وفي الوقت ذاته لم يهمل السماع، بوصفه الجهة الأقوى التي تملك لباب المتقبل، ولذلك كان يستخدم القياس، وإذا سمع كلاما دل على الفصاحة مخالف للقياس ،أعرض عن المسائل القياسية لأنه يراها ترتب بعد القضايا المتعلقة بالسماع، ومن هنا فتركه القياس –في هذه الحالة إلى حين آخر– ربما يكون يأخذ بيد القارئ ليقنعه بفكره اللغوي وبصواب رأيه في هذه المسألة».[3]

ومهما يكن الأمر فإن القياس دون شك هو ضابط من ضوابط الاستدلال يمزج بين واقع اللغة واستعمالها، وبين افتراض الوجود والصلاحية، إلا أن

---

(1) نفسه، 1/357.

(2) نفسه، 1/125.

(3) "القياس اللغوي ودلالته من خلال الخصائص لابن جني"، بلقاسم لبيارير، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة، العدد2، 1994، ص93.

السماع ،أو الاستعمال أقوى حجية منه، ولهذا نجد ابن جني «يحتفل بالسماع ويمنحه مرجعية لسانية، خلال استقراء اللغة المستعملة من حيث ألفاظها ودلالاتها».[1]

أركان القياس:

أركان القياس اللغوي هي نفسها أركان القياس الفقهي، ومصطلحاته التي يستخدمها هي مصطلحات أصول الفقه.

أ-المقيس عليه:

هو الأصل، أو المسموع، أو المنقول من الكلام العربي الفصيح الوارد على سبيل الكثرة والاطراد، «وقد يكون المقيس عليه أصلا كما يكون فرعا والأهم أن يتوافر فيه الكثرة والخروج من حد القلة والشذوذ».[2]

وترى منى إلياس أنه: «وعلى ترداد النحويين لكلمة الأصل في كلامهم فإن معناها لا يخلو من شيء من الإبهام، وذلك أنهم إنما كانوا يصدرون فيها عن تصور لهذا المفهوم في كلامهم دون أن يتطرقوا إليه بحد».[3]

ب-المقيس:

المقيس أو الفرع، وهو «ما كان جزءا من الأصل أي أنه متفرع عنه»[4]، ويلحق هذا الفرع بالأصل الذي خرج منه بعملية القياس كما يمكن أن يكون الفرع أصلا يقاس عليه، وقد سلف ذكر هذا الأمر.

ج-العلة:

العلة هي «التي تسوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس»[5]، ويعد

---

(1) أنظر،"القياس اللغوي ودلالته من خلال الخصائص لابن جني"، ص93.
(2) مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ط1، 2003 ،ص 51.
(3) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص32.
(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص170.
(5) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، 417/1.

ابن جني أهم الذين فصلوا الكلام في موضوع العلة، و أهم الذين وضحوا أقسامها وفروعها، وفرقوا بين العلل عند الفقهاء، والمتكلمين، وعند النحاة، فعنده أن علل «النحويين متأخرة عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين»[1]، بل إنه يذهب إلى أن علل النحويين أقرب إلى المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، لأن علل النحاة في نظره مركوزة في الطباع، والنفوس وهذا لأنهم «إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس»[2]، ويقول أيضا «ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذا موطئة للطباع».[3]

وابن جني لا يسرف في تقسيماته للعلل، بل إنه يرى أن العلل الثواني التي ذهب إليها أبو بكر بن السراج، أو ما سماه بعلة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، وأن هذه العلل ليست إلا شرحا و تتميما يقول: « هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة... وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة».[4]

د-الحكم:

وهو ما يجرى على الفرع من أحكام الأصل[5]، وهو نتاج العلة الجامعة التي تؤخذ بين كل من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس.[6]

لم يتحدث ابن جني حديثا واضحا عن الحكم وطريقة استنباطه، ولم

---

(1) الخصائص، 110/1.
(2) نفسه، 48/1.
(3) نفسه، 49/1.
(4) الخصائص، 173/1.
(5) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، 290/1 .
(6) دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص133.

يتعرض لتعريفه، بل تناوله على سبيل العموم، والحكم عنده لا يتوقف فقط على ما ينتجه القياس، فقد يكون الأمر عكس ذلك «إذ أن القياس إذا انتج حكما مما لا يسوغ به النطق؛ كان الحكم لما كان مسوغا به في النطق حسب قواعد الإعلال والإبدال».[1]

3-3-الإجماع:

الإجماع يرتب في الفقه قبل القياس، وبعد النص، وذلك لأنه في الفقه أقوى حجية من القياس، أما في اللغة فحجيته تضعف بل، و تنعدم أحيانا، وعليه فإن ابن جني يذهب إلى أن الإجماع الفقهي يستند إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، أما إجماع علماء اللغة فليس هناك نص ممن يطاع أمره من كتاب، أو سنة فحواه أنهم لا يجتمعون على خطإ.[2]

بل أنه يجيز معارضة الأوائل ما وجدت قرينة على خطئهم، إلا أنه يقدر جهود العلماء الذين أنعموا النظر في قضايا اللغة، ونصح بعدم الإقدام على مخالفتهم في مسائل اللغة وعليه لا يجوز له ذلك لأن العلماء الذين سيقدم على مخالفتهم قد طال بحثهم، وتقدم نظرهم في هذه المسائل إلا بعد أن يناهض علم العربية إتقانا ويثابته، عرفانا وأن لا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره.[3]

3-4-الاستحسان: من ضوابط الاستدلال التي أفاد منها ابن جني في أسسه المنهجية، وعلى طريقة الفقهاء "الاستحسان"، ويرى أن علته «ضعيفة غير

---

(1) دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص35.
(2) الخصائص، 1/189.
(3) نفسه، 1/189،190.

مستحكمة؛ إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف».[1]

3-5-استصحاب الحال:

هو ترك «حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[2]، «ويعني هذا أن تراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى».[3]

وترتبط ظاهرة أصل الوضع باستصحاب الحال ارتباطا وثيقا لأن الحال المستصحبة هي أصل الوضع الذي افترضه النحاة سواء في الأصوات أو الصيغ أو التراكيب أو الدلالة.

ويرى تمام حسان أن أصل الوضع تابع للاستصحاب، وأن الاستصحاب مكانه في الاستدلال قبل القياس و بعد السماع.[4]

والغالب عند اللغويين على أن «ما يعتبر أصولا أنها صور مجردة قد تخرج عنها بعض الأنواع التي تشتمل عليها في الأصل لعلل طارئة، ولا توجد هذه الأصول إلا في صورها التطبيقية بما يطرأ عليها في التطبيق من أحكام العلل فإن ثمة أشياء اعتبروها أصولا مهجورة، وتبعا لقانون الجنوح إلى الخفة في التطور اللغوي إلى أن عدل عن صورته الأولى إلى صورة جديدة».[5]

ومهما يكن الأمر في فكرة الأصل فإنها تكاد تكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة، و هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته[6]، وهذا هو المقصود باستصحاب الحال.

---

(1) الخصائص ، 133/1.
(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص46.
(3) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ليتوتيب، مطبعة الشرق ،حلب ،1979، ص 126.
(4) انظر الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 107.
(5) القياس في النحو ، ص40.
(6) نفسه، ص32.

إلا أن الملاحظ لـ "خصائص" ابن جني، بوصفه الكتاب الذي يحتوي النظريات العامة في اللغة لهذا الرجل، ومع تأثره بمنهج الأصوليين فإنه لم يذكر استصحاب الحال[1]، كأسلوب للاستدلال ويرى أحمد سليمان ياقوت أن ذلك الشيء غريب، إلا أن علة ذلك هو أن استصحاب الحال يدلل على مسائل بديهية أحكامها على العقل ولا مجال فيها للمناقشة، أو المخالفة.[2]

بالإضافة إلى أن هذا الأصل من أصول الاستدلال ضعيف لا يجوز التمسك به إذا طرأ عليه طارئ يقول ابن الأنباري:«إنه من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل».[3]

ولكن مما لاشك فيه أن ابن جني كان يعرف استصحاب الحال، لأنه أول من سعى إلى وضع كتاب في أصول النحو على طريقة أصول الفقه، ثم أنه يعرف أنه أصل ضعيف، وأنه يتناول البديهيات، والقواعد العامة في اللغة، وعلى هذا لم يتناول موضوعه تحت عنوان "الاستصحاب" بل تناوله في باب آخر هو "باب في أن الحكم للطارئ"، وبذلك يكون قد أخذ الموضوع وترك الاسم لا لشيء إلا لكي يعرب عن رأيه في استصحاب الحال كدليل ضعيف، وفيه يقرر «أن الأحكام الأصلية للظواهر النحوية هي السارية، وهي معقد الاعتبار، (وهذا هو استصحاب الحال) إلا إن طرأ عليها طارئ، أوجد عليها ما يغيرها عن أصلها وينزع عنها مصاحبتها لحال أصلها»[4]، فإغفال ابن جني للتسمية، سببه نظرته إلى جوهر القضايا اللغوية، فلم ينظر إلى الأشكال والأسماء، بل نظر إلى المضمون.

رغم هذا يمكن القول أن ابن جني لم يكشف عن دور الأصل والعدول

---

(1) انظر، ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش، الدار العربية للكتاب، تونس 1981، ص167.
(2) دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص152.
(3) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص142.
(4) دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص157.

عنه في استصحاب الحال، مما يجعل الغموض يحيط بمنهج الاستدلال عنده، وبمنشإ فكرة الأصل، التي هي الحال المستصحبة، إلا أن ذلك الإغفال على مستوى المفاهيم، لم يكن على مستوى التطبيق في الاستدلال.

يقول ابن جني: «اعلم أن ما في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام فإذا ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم للطارئ فأزال الأول، وذلك كلام التعريف إذا دخلت على النون حذف لها تنوينه؛ كرجل والرجل، وغلام والغلام...».[1]

وفي موضع آخر من خصائصه نجده يعقد بابا آخر في "نقض الحال الأولى"، أو الوضع الاصلي بالعدول عنه بطارئ وذلك باب «نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها»[2]، وفيه يأتي ببعض الأمثلة التي تبين بوضوح عمله بأصل الاستصحاب، والعدول عن هذا الأصل.

ومجمل القول أن ابن جني كان يعرف أن الاستصحاب وكان يعمل به، يعرف الطارئ، وأصله الأول الذي عدل عنه، إلا أن القاعدة عند تجري وفقا لهذا الطارئ المعدول إليه.

4-التأويل و علاقته بالأصل و الفرع

تشغل فكرة الأصلية و الفرعية حيزا كبير من منهجية التفكير القديم حيث «إن المفكر القديم كان يشتغل بتمثال واحد يصلح على رأيه لتتبعث منه صور الفروع»[3]، و حيث إن هذه الأخيرة لا تعدو بدورها أن تكون تمثلات لهذا التمثال الواحد.

و لا شك أن مصطلح الأصل قد شحنه اللسانيون العرب القدامى بمعان ومفاهيم متعددة ومتباينة، إلا أن هذا راجع إلى اعتبارات منهجية، إذ تبين

---

(1) الخصائص، 65/3.

(2) نفسه، 269/3.

(3) الطبيعة والتمثال، أحمد العلوي، الشركة العربية لناشرين المتحدين، الرباط، 1988، ص127 .

أن الأصل قد ورد بمعنى الكثرة؛ أي كثرة الشواهد التي تؤيد القاعدة النحوية، كما ورد بمعنى ما يستحقه اللفظ من البناء والإعراب والعمل، وكذلك بمعنى التجرد من العلامة في الجنس والعدد والتعريف والتنكير، كما ورد بمعنى أصل الباب وهذا بجعل أداة من أدوات الباب الواحد أصلا مثل: "كان" التي هي أم بابها وأخواتها فروع عليها، كما ورد بمعنى الأصل التاريخي، وأطلقوه كذلك على الأصل النظري للكلمة والجملة و الحرف، وكذلك ورد عندهم بمعنى أصل القاعدة[1]، وهذا إن دل على شئ إنما يدل على أن اللغويين العرب القدامى قد شغلوا فعلا أنفسهم بفكرة التمثال أو النمط الذي تعود إليه بالفروع.

يرى حسن خميس الملخ في دراسته عن "الأصل والفرع في النحو العربي" أن مصطلح الأصل قد تطور فتأثر بأساليب الدراسة، وإنه قد مر بمرحلتين؛ كان في الأولى مصطلحا بارزا من مصطلحات النحو، وفي الثانية مفهوما أساسيا في علم أصول النحو، دون أن يتغير لفظه بل بقي ثابتا، واستوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله، كما أن البحث عن مراده بحث شاق وهذا لصعوبة القطع بمعنى واحد لهذا المصطلح، لاسيما وأن النحاة قد سكتوا عن تحديد المقصود به، حيث بدا مصطلحا عرفيا بينهم، فاستغنوا عن التصريح بالمقصود منه، مع أن هذا المصطلح جوهر واحد يظهر بأغراض مختلفة ومتعددة.[2]

ويبدو لي أن فكرتي الأصل والفرع في اللغة هما سبب معظم التأويلات اللغوية المختلفة التي طالما اشتكى منها الكثير في المحدثين، حتى وصفوها بأنها تمحلات جاء بها القدامى وأن اللغة العربية والمنهج العلمي السليم براء

---

[1] انظر، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص12.
[2] انظر، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص71.

منها، وإنه حسب ما ذهبوا إليه قد آن الأوان للتخلص منها مستأنسين في ذلك بالمنهج الوصفي.[1]

إلا أننا لا نعدم من لم يتقبل ما ذهب إليه الوصفيون فهذا عبد القادر الفاسي الفهري يعيب على الوصفيين ــ ممن يدعون العلمية في أعمالهم ــ رفض التأويلات الفلسفية.[2]

في حين يذهب عبده الراجحي إلى أن فكرة الأصلية والفرعية التي ثار عليها الوصفيون قد عادت إلى الظهور كقضية جوهرية في النحو التحويلي وبشكل لا يختلف عما عرفه العرب منذ قرون، وأصبحت في النحو التحويلي أساس فهم "البنية العميقة" وتحولها إلى "بنية السطح" ففي العربية لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وإلى أن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع) بل علينا أن نبحث عن أصل الألف فيهما.[3]

ويذهب داود عبده إلى أن هذه الفكرة قائمة على أصول سليمة إذ لو رفضنا أن يكون أصل (أصطبر) (اصتبر) لوجب علينا أن نفسر لماذا تلفظ العرب (تاء) في (احترام) ونحوه، وتلفظ (طاء) في (اصطبر) ونحوه. [4]

والملفت للانتباه هو أن فكرة "الأصل" التي هي أحد أركان القياس، تبدو أنها نشأت قبل وجود القياس نفسه، فمن البديهي أنها سابقة له، وإن علاقة القياس بها لا تعدو أن تكون علاقة استخدام وتوظيف، بل إن انعدام فكرة "الأصل" يؤدي بالضرورة إلى انعدام القياس، ومنه فإن فكرة الأصل، ليست أصلا في القياس، بل انتماؤها إليه سببه الاستخدام.

---

[1] انظر، في ذلك، اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ص143، انظر كذلك رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، مطبعة العالم العربي بالقاهرة، مصر، 1951، ص38،39.

[2] انظر، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص57،58،59.

[3] انظر، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص143،144.

[4] انظر،أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1973، ص15.

إلا أن ما يثير الحيرة هو أن الذين تعرضوا لفكرة الأصل والفرع بالدراسة لم يتطرقوا إلى نشأتها ولا تطرقوا إلى الضوابط النحوية التي تنتمي إليها، رغم تناولهم إياها في موضع القياس بكثرة، اللهم إلا ما جاء من الدكتور تمام حسان الذي ذهب إلى أن هذه الفكرة تنتمي إلى ضابط استدلال غير القياس هو "استصحاب الحال"، كما يرى أن استصحاب الحال يسبق القياس في الترتيب[1]، وهذا رأي جرئ ومنطقي لأن "استصحاب الحال" هو أول الشيء، وأول الشيء افتراض لفكرة الأصل، وعليه يستحيل التفكير في قياس الفروع قبل أن يظهر الأصل المقيس عليه.

وانطلاقا من فكرة "الأصل" المفترضة في الظاهرة اللغوية، والعدول عنها إلى "الفرع"، ثم الرد إلى الأصل يبرز التأويل اللغوي، حيث يظهر الجانب الذاتي في إعمال العقل واضحا فيه، وعليه فإن «كثيرا من التأويلات يدور في فلك الأصل لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه».[2]

ومنه فإن التأويل بهذا المفهوم يطلق على «الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق»[3]، وعلى العلاقة بين النصوص والقواعد، ولا خلاف في العمل بالتأويل على الأصل والفرع بين المدارس النحوية العربية، فعلى عكس ما ذهب إليه مهدي المخزومي من أن الكوفيين لا يجنحون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه[4]، يرى إبراهيم السامرائي، أن موقف الكوفيين من القياس والتأويلات كموقف البصريين وإنهم ليسو أهل تيسير[5]، وعليه فإن فكرة التأويل فكرة جوهرية في التراث اللساني العربي بالنظر إلى قضية الأصلية

---

[1] انظر، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص107.
[2] التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرياض، السعودية، ط1، 1985، 13/1.
[3] انظر، أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973، ص262.
[4] انظر، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1958، ص287.
[5] انظر، النحو العربي نقد وبناء، دار صادق، بيروت، 1986، ص 38،39.

والفرعية التي تمتد إلى معظم علوم اللسان العربي، ليس فقط في النحو والصرف، بل نجدها في الدلالات والأصوات وعلم المعاني والبيان وغيرها.

ولعل أهم اللغويين العرب القدامى الذين اعتمدوا فكرة الأصلية في الظاهرة اللغوية هو ابن جني، الذي حاول طردها وتعميمها على الظواهر اللغوية، متبعا في ذلك الصنعة والتلطف والملاينة في الكشف عنها على مستوى الأصوات والصرف، والنحو والدلالة مبينا في ذلك العدول عن هذه الأصول حينا ومؤولا للفرع إلى الأصل حينا آخر.

ومجمل القول إن التأويل اللغوي الذي أثار كثيرا من الانتقادات حول المنهج اللغوي العربي القديم، يرتكز في الأساس على فكرة الأصول والفروع الخارجة عنه، وعلى هذا الأساس ستتناول الفصول الآتية في هذا البحث هذه الظاهرة، وفقا لبروز فكرة الأصل والعدول عنها، ثم محاولة الكشف عنها، مما يبرز ذكاء ابن جني في هذا المجال من جهة، وعبقرية العربية في الأداء من جهة أخرى.

الفصل الأول

التأويل الصوتي والصرفي

-التأويلات الصوتية

-التأويلات الصرفية

I-التأويلات الصوتية:

1-1-الأصل والفرع في الأصوات:

بعدما تجمعت المادة اللغوية للسانيين العرب القدامى، كان عليهم أن يخضعوا مدونتهم للدراسة، باستقراء جزئياتها، والتدقيق في ملاحظاتها بحثا عن خيط يربطها بعضها أو بعبارة أخرى لإخضاعها للتصنيف في أطر تضبط سير اللغة.

والواقع أنه لما استقامت لهم تلك الأطر والأبواب، واتضحت معالمها بدءوا في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا معينا للتفاعل بين صور تلك المادة المختلفة المباني، وهذا التفاعل هو ما أطلقوا عليه مصطلحي التغيير والتأثير.[1]

أ-الأصل والفرع في الأصوات الصامتة:

ومما لاشك فيه أن اللسانيين القدامى قد لاحظوا الأصوات فيما لاحظوه من ظواهر اللغة، أو ما كانوا يسمونه بالحروف، فوجدوا أن «الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب مواقعه مما جاوره من الحروف، فكان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادىء معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب الخ...».[2]

من هذا المنطلق قسم اللسانيون العرب القدامى أصوات اللغة العربية إلى أصول وفروع، ورأوا أن الأصل هو منطلق التحليل، أما الصور المختلفة لهذا الأصل فوظائفها نطقية بحتة، ولا تمس المعنى الذي هو الغاية، وكان سبيلهم إلى هذه الأصول فكرة ذوق أصوات الحروف يقول ابن جني: «وسبيلك

---

(1) انظر، الأصول دراسة ابستمولوجية، ص107.
(2) نفسه، ص107،108.

إذا أردت اعتبار صدى الحرف، أن تأتي به ساكنا لا متحركا لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره،وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن، الابتداء به فتقول اكَ، اق، اج».[1]

ويفهم من هذا أن ابن جني يعتقد بوجود أصل للصوت يستقر فيه بالسكون وانطلاقا منه يعدل إلى فرع من الفروع وذلك بواسطة الحركة، وقد رفض الحركة في التحديد والكشف عن هذا الأصل، لأن الحركة على حد تعبيره تقلق الحرف مما يجعله يتأثر بغيره.

ويبدو أن أبا الفتح يقصد بالحرف النسق أو الأصل العام الذي تعود إليه تلك الصور المختلفة التي تمثله في السياق الصوتي الفعلي، أو بعبارة أخرى أن الصوت هو غاية الحرف، فهو يقول في حديثه عن اشتقاق الصوت والحرف: «وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه».[2]

وعليه فإن الأداءات التي نجدها في أصوات الحرف الواحد داخل السياقات الصوتية المختلفة، إنما ترتد وتؤول كلها إلى ذلك الحرف.

ومن الطبيعي أن المتكلم في حديثه لا يتكلم أصواتا مفردة أو منعزلة، إذ الكلام مكون من سلسلة من الأصوات المتتالية والمتداخلة، وأنه كذلك لا يحقق هذه الأصول المجردة، بل تتحقق عنده الفروع أو الصور المختلفة طبقا للسياق الصوتي: «أو بعبارة أوضح، يمكن القول بأن ما سميناه "صوت الباء" مثلا قد يصير عدة أصوات أو عدة باءات، تتفق في شيء وتختلف في شيء آخر، وكذلك الحال في كل الأصوات، ولعل مسألة التعدد هذه تظهر بصورة

---

(1) سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، البابي الحلبي، ط1، 1954، 7/1.
(2) نفسه، 6/1.

أجلى وأوضح في حال صوت كصوت النون مثلا، فالنون مصطلح عام يشمل مجموعة من النونات كتلك التي في إن تاب، وإن شاء، وإن قال، فكل واحدة منها تختلف عن أختها في موضع النطق لكنا بالرغم من ذلك قد اصطلحنا على ضم هذه النونات بعضها إلى بعض وإدخالها جميعا تحت اسم واحد هو صوت النون».[1]

سبق القول بأن اللسانيين العرب جعلوا الأصل منطلقا للتحليل، وهذا الأصل هو ما يمكن تسميته بالفونيم، إذ «هو أصغر صورة صوتية تصلح للتحليل، وتبعث صورة الفونيم اختلافات صرفية ونحوية ومفهومية ودلالية»[2]، أو بعبارة أخرى يحمل خاصة صوتية صالحة لأن تجعله فريدا ومتميزا عن غيره.[3]

ويتكون الفونيم من عدة أصوات تتحدد كلها في السياق، لأنه «مجموعة القطوع التي تختلف من حيث التصنيف الصوتي العام، لكن تمتلك من الواجهة الفونولوجية نفس الوظيفة، يقال عن القطوع التي يتضمنها الفونيم أو تمثله إنها أعضاؤه أو ألوفوناته Allophones».[4]

ويرى عبده الراجحي أن ابن جني كانت له دراية بالتغيرات التي تحدث للصوت داخل السياق، أو ما يسمى حديثا بالفونيم وألوفوفاته[5]، ويورد له نصا في ذلك منقولا من "الخصائص" ولا بأس من إيراده هنا على طوله يقول أبو الفتح: «وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام وسأوضح ذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صويت، وتضاءل

---

(1) علم اللغة العام، القسم الثاني: الأصوات، كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، ط2، 1971، ص202.
(2) الألسنة العربية(1)، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1972، ص62.
(3) نفسه، ص63.
(4) مبادئ في علم الأصوات العام، ديفيد أبركرومبي، ترجمة، محمد فتيح، مطبعة المدنية ط1، 1988، ص133.
(5) انظر، فقه اللغة في الكتب العربية، 142.

للحس نحو قولك، اح اص، اث، اف، اخ، اك، فإذا قلت يحرد، ويصبر، ويسلم ويثرد ويفتح، ويخرج خفي ذلك الصويت وقل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه، وقد تقدم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح، وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه فقدرت بتلك اللبثة، على اتباع ذلك الصوت إياه، فأما إذا تأهلت للنطق بما بعده وتهيأت له، وتنشمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت، فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه ويسوغك إمدادك إياه به، فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه، مخالفة لحاله في الوقوف عليه، ضارع ذلك الساكن المحشو به المتحرك، لما ذكرناه من إدراجه، لأن أصل الإدراج للمتحرك إذا كانت الحركة سببا له، وعونا عليه، ألا ترى أن حركته تنقصه ما يتبعه من ذلك الصويت، نحو قولك صبر وسلم، فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به كما أن تأهبك للنطق بما بعده سيستهلك بعضه فأقوى أحوال ذلك الصوت عندي أن تقف عليه، فنقول: اص فإن أنت أدرجته أنقصته بعضه، فقلت: اصبر، فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتة، والوقوف عليه يمكنه فيه، وإدراج الساكن يبقي عليه بعضه، فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به لحال أول الحرف وآخره، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك».[1]

ومن النص السابق يتبين أن ابن جني يدرك جدا حال الأصل في الأفراد وحاله في الإدراج والتحريك، وأن عدول الصوت عن أصله في

---

[1] الخصائص، 1/57،58.

السياق ووفقا لمقتضيات هذا الأخير يجعله دائما يؤول إليه، لأن الدلالة متوقفة على هذا الأصل.

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى أن «النحاة ربما ربطوا الأصل بحدس المتكلم العربي صاحب السليقة، وظنوا أن الذي جردوه تجريدا من هذه الأصول كان يدور في أذهان العرب، وأنه كان الغرض الذي يرمون إليه، ولهذا السبب لم يقصر النحاة كلامهم على "الوضع" وإنما تكلموا أيضا عن الواضع "وقصدوا به إما الله سبحانه وتعالى وإما العربي الأول الذي يفترض أنه سخر حكمته لوضع هذه اللغة ولإجرائها على الأصول التي ارتضاها لها».[1]

وهذا الذي ذهب إليه تمام حسان مرتكز في الأساس على طريقة التعليل عند النحاة القدامى، حيث إنهم يذهبون إلى أن عللهم مبنية على الحس والطبع العربيين، وأن ما جاءوا به من علل إنما أرادها العربي فإن لم يقصد إليها فهي قرينة عن قصده داخلة فيه، ولهذا فإنه وضع الحرف أو الفونيم في لغته تبعا لحكمته التي ارتضاها له.

ولعل ما ذهب إليه اللغويون القدامى لا يختلف كثيرا عما ذهبت إليه المدرسة العقلية النفسية التي ترى أن الفونيم صوت واحد له صورة ذهنية تجريدية، يستطيع المتكلم استحضارها في ذهنه، ويحاول لا شعوريا أن ينطقها في الكلام الفعلي ويلحقه الأستاذ بودوان دي كورتيني بفرع سماه: علم الأصوات النفسي.[2]

ولكون الأصول أو الفونيمات تؤدي إلى اختلافات في الدلالة والصرف فإن الاعتماد عليها في التحليل، كان أمرا طبيعيا، ولاشك أن الكتابة العربية

---

(1) الأصول دراسة ابستمولوجية، ص114.

(2) علم اللغة، قسم الأصوات، ص206.

لا تعترف بتلك الفروقات الصوتية للأصل الواحد، مادام ذلك لا يؤدي إلى تغيير في الدلالة فهو لا يقر بالعدول عن الأصل الوضعي للحرف «فإذا كان عمل المتكلم عدولا عن الأصل فإن عمل الكاتب رد ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليئول به إلى الاستصحاب».[1]

ب-الأصل والفرع في الحركات:

كما يعتقد القدامى بفكرة الأصل والفرع في الأصوات الصامتة أو الحروف، كذلك يعتقدون بالأصلية والفرعية في الحركات أو الأصوات الصائتة فيعض الحركات عندهم أصول وبعضها الآخر فروع لهذه الأصول، فالأصول هي الحركات القصيرة والفروع هي الحركات الطويلة أو حروف المد حيث تنشأ هذه الأخيرة من الأولى عن طريق الإشباع والمطل.

وقد أثارت العلاقة الموجودة بين الحركات وحروف المد انتباه ابن جني بشكل متميز عن سابقيه من اللغويين الذين قد ميزوا بين هذين النوعين عن طريق الكتابة وفرق ابن جني بينهما على أساس صوتي بحت[2]، والدرس اللساني الحديث على أن الجانب الصوتي في اللغة هو الأصل والكتابة فرع عنه وتمثيل له. [3]

وعليه فغن الحركات القصيرة يعدل عنها إلى الحركات الطويلة بالمطل والإشباع -كما سبق- يقول ابن جني في حديثه عن مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف: «أنك متى أشبعت، ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها».[4]

---

(1) الأصول دراسة ابستمولوجية، ص127.

(2) les théories grammaticales d'Ibn Jinni, P170

(3) انظر، "النبر والتنغيم في اللغة العربية عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين"، بلقاسم دفة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 8، جوان، ص102.

(4) الخصائص 315/2.

ومن رأيه كذلك أن حروف المد تأتي من الحركات وتنشأ عنها، فهي تمثل الجزء الأكبر من هذه الحروف[1]، ومنه فإن «الفتحة متى أشبعت صارت ألفا والكسرة متى أشبعت صارت ياء والضمة متى أشبعت صارت واو، أي أن الحركات عند الإشباع تزداد فيها كمية الصوت»[2]، مع كون الصوت الذي نجده في الفرع من جنس صوت الأصل، والناشئ عنه بطريق المطل والإشباع.

كما أن فكرتي العدول عن أصل الحرف والرد إليه يتقاسمهما المتكلم والسامع لأن المتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها أو قطوعها، ولأن الأصول لا تنطق إنما تنطق الفروع، أما السامع فإنه يرد هذه الفروع والقطوع إلى أصولها لأن المعنى مرتبط بهذه الأصول.[3]

وليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال في تأويل الأصوات منعزلة عن السياق لأن العدول عن الأصل مرتبط بالسياق الصوتي، وهذا الأخير مرتبط بتركيب الأصوات في الصيغ وتراكيب الصيغ في جمل ونصوص، ولأن السياق هو الذي يجعل الأصوات تتجاور، فتتداخل فيما بينها، فاقدة في هذا التجاور من خلال التأثير والتأثر الكثير من سماتها إلا أنها تؤول دائما إلى تلك الأصول المجردة حسب تفكير اللسانيين.

وقد تبين من خلال هذا العرض البسيط لقضية الأصل والفرع في الأصوات أن ابن جني كان يدرك تمام الإدراك ذلك التأثر الذي يحدث للأصوات في السياق مما يجعلها تتغير في نطقها وتفقد صفاتها التي كانت عليها حال الوقف المجرد.

---

(1) سر صناعة الإعراب ، 1/26،27.

(2) النبر والتنغيم في اللغة العربية عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين، ص102.

(3) نفسه، ص127.

2-التأويلات الصرفية

2-1-الأصل والفرع في الكلمة:

وموازاة مع وضعهم لأصول الحروف، افترضوا كذلك للكلمة أصل وضع لأنهم «رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها للضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها الخ فاقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة».[1]

والملاحظ للألفاظ العربية يجدها تنقسم قسمين قسم يتميز بالجمود كألفاظ المعاني مثل حروف الجر، وقسم آخر يتميز بالاشتقاق كالأفعال والأسماء، ومادام القسم الأول من الألفاظ العربية يميزه الجمود، فإن صورته التي هو عليها تكون هي أصل وضعه، وقد تكون هناك بعض الألفاظ منها ما يتوصل إلى أصل وضعها بحل تركيبها مثل "ألا" التي أصلها (أن+لا)، أما القسم الثاني الذي ليس جامدا، ويميزه الاشتقاق، فإن اللغويين اقترحوا له أصل وضع ينبني على أصل الاشتقاق وأصل الصيغة.

وعلى رأي تمام حسان، فإن النحاة قبل أن يصلوا إلى وضع أصل الكلمة العربية كانوا قد جردوا أصلين هما: أصل الاشتقاق ويأتي من تجريد أصول المادة الثلاثة، أي بواسطة إدراك العلاقة بين كلمات المادة الواحدة مثل كتب يكتب كاتب مكتبة ...الخ والأصل الثاني هو أصل الصيغة ويأتي هذا الأصل من ملاحظتهم للكلمات المختلفة الصور مع اتحادها في أصل الاشتقاق، وإدراكهم بأن صورة كل كلمة من هذه الكلمات ليست مقصورة عليها، وإنما هي قالب تصب فيه كلمات أخرى من اشتقاقات أخرى وبتقاطع هذين

[1] الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص108.

الأصليين ينتج الأصل المجرد في الذهن، أو الصورة العقلية غير الواقعية التي هي أصل الوضع.[1]

وعليه فإن هذا الأصل هو الذي تؤول إليه باقي الصور التي تمثله في السياق، ومما يدعم ذلك أن النحويين جمعوا بين الصور المختلفة لكلمات مثل: قال وباع في أصليهما المقترحين لهما، رغم وجود بعض الصور التي لا تحتفظ بمكونات الأصل.

فعندما يجد اللغويون أو الصرفيون أن (عين) الكلمة من الفعلين السابقين لا تستقر على صورة واحدة يكون عليهم أن يبحثوا في هذا التغيير الذي يطرأ عليهما وينتهي بهم الأمر إلى القول بالأصلية في بعض الصور والعدول عنها في البعض الآخر، فيتأول الفرع المعدول إليه ويرد إلى الأصل.

ولهذا يكثر في حديثهم (باع) أصلها بيع، و(قال) أصلها قول والأمر نفسه بالنسبة لباقي الظواهر التي ألم بها طارئ التأثير والتغيير.

ومجمل القول «أن الكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلة تعود إلى أصل وضع جرده لها النحاة، وفائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته، لما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة الخ...»[2]، مع التذكير بأن هذا يخص الكلمات التي تخضع لسمات الاشتقاق دون الكلمات الجامدة، لأن هذه الأخيرة ثابتة على أصل وضعها إلا ما كان منها مركبا فإن أصله يكون بفك هذا التركيب، وهي محدودة العدد، أما المشتقات فلكثرتها واشتراكها في بعض السمات فإنها في حاجة إلى أصل ترتد إليه بهدف التصنيف وبحثا

---

(1) انظر، الأصول ، ص117.

(2) نفسه، ص119.

عن التناسق والانتظام في اللغة، وهو غرض يرمي إليه اللغويون من خلال دراستهم للغة العربية، وبغاية طرد أحكامهم وجعل الحقائق ملائمة للنظام المفترض وجوده في اللغة العربية، ويصبح أصل الوضع هو الحال المستصحبة التي لا تحتاج إلى دليل، أما الخروج عن استصحاب الحال فهو الذي يحتاج إلى إقامة هذا الدليل.

وكما سبقت الإشارة فإن العدول عن الأصل يكون بالإعلال عن طريق القلب أو النقل أو الحذف أو بالإبدال أو بالزيادة على هذا الأصل بواسطة حروف الزيادة، وهذا العدول إما أن يكون عدولا مطردا، أو غير مطرد، فأما إذا كان العدول غير مطرد فذلك ما سماه النحاة الشاذ، أما إذا كان مطردا فإنه يعود لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال والإبدال الزيادة والإدغام، وهي قواعد تنبني على الذوق العربي بالنظر إلى الاستثقال والاستخفاف، ومادامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطرد.[1]

وقد مارس النحاة التأويل إلى أصل الوضع في الكلمة في أكثر الأحيان بذكر كيفية العدول عن الأصل مثل"قال" أصلها "قول" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وقد يكتفى بذكر الأصل، وقول النحوي "كذا أصله كذا" هو المقصود بالتأويل.[2]

2-2-مظاهر التأويلات الصرفية في الكلمة:

ولما كانت الكثير من المسائل الصرفية التي تعبر عن التغيرات الصوتية تنتمي إلى مستوى الأصوات من جهة وإلى المستوى الصرفي من جهة أخرى كان جمع المستويين أولى، بالإضافة إلى أن دراسة الأصوات معزولة عن السياق ليست له قيمة كبيرة، وليس فيه الكثير مما يقال ومما يمكن درسه مستقلا.

---

(1) انظر، الأصول دراسة ابستيمولوجية، ص128،129.
(2) نفسه، ص130.

وعليه فإن التجاور في السياقات الصوتية هو الذي يجعل الأصوات تتأثر بما سبقها وما يليها من الأصوات فتتعرض للتغيير.

والجدير بالذكر أن اللغويين العرب القدامى قد درسوا التغيرات الصوتية كلها تحت عناوين مثل الإعلال والإبدال والإدغام والزيادة[1]، وهو ما يدخل تحت باب الصرف أو التصريف عندهم.

ومما يوضح ذلك قول ابن جني عن معنى التصريف: «معنى التصريف هو أن نأتي إلى الحروف الأصول، وسنوضح قولنا "الأصول" فنتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضربا، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: ضرب، وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضارب، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب، فإن أردت أنه كثر الضرب وكرره قلت: ضرب، فإذا أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضطرب... وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك، فإن ثبت ما قدمناه فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، بدل، حذف تغيير حركة أو سكون، إدغام».[2]

ويظهر الكلام السابق لابن جني في معنى التصريف أن هناك أصل للاشتقاق وهو ما يلزم معرفته قبل معرفة التغيرات الأخرى، والتي قسمها إلى خمسة أضرب الزيادة، ويقوم عليها أكثر الاشتقاق، والبدل هو لا يفرق بينه وبين

---

(1) انظر، التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992، ص156.

(2) التصريف الملوكي، تحقيق، ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م، ص12،13.

القلب أي أن الإبدال والقلب عند ابن جني لا فرق بينهما رغم أن هذا الأخير مكانه الإعلال، والحذف يقصد به حذف الحروف وهو يدخل كذلك في الإعلال وينضاف إلى القلب والحذف النقل، وهو ما سماه بتغيير الحركة أو الإسكان وأخيرا الإدغام، ويلحق به الإمالة.

وعلى هذا يكون من الجدير تقسيم أنواع التغييرات الصرفية الصوتية إلى أربعة أضرب فقط وهي: الإعلال، والإبدال والإدغام، والزيادة، بحيث يتناول الإعلال القلب والحذف والنقل، مع التمثيل لكل واحد من هذه الأضرب تبيانا للعدول والتأويل عند أبي الفتح.

وقبل هذا يحسن التعرض إلى منهجه في النظر إلى المفردة أو اللفظة من حيث التغيرات، وأي الكلمات يمكن أن يقال عنها أنها قد عدل فيها عن أصل وضعها بأنواع التغيير السابقة؟

ويرى ابن جني أن الأصل في اللفظ عدم التغيير وأن الأصل مستصحب إلا أن يقوم دليل على العدول عنه يقول: «والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تتاوله على ظاهره، ولا تدعي فيه قلبا ولا تحريفا، إلا أن تضح سبيل أو يقاد دليل».[1]

ويتضح من هذا القول أن استصحاب الحال أو الأصل واجب ولا يجوز العدول عنه إلا بوجود قرينة أو ضميمة.

ويقول في الأصول المعدول عنها: «واعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع والآخر ما لا يمكن مراجعته، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله»[2]، ويقصد أبو الفتح بالمراجعة إلى الأصل في هذا النص أن العرب تتصرف عن بعض

---

(1) الخصائص، 2/88، 89.
(2) نفسه، 2/47.

الأصول ولا تعود إليها في الاستعمال مثل العدول عن أصل الواو إلى الألف في "قال"، وهناك ما يراجع للحاجة إليه كصرف الاسم لمشابهة الفعل، والمقصود بالمراجعة والارتداد إلى الأصل في الاستعمال لا في التأويلات النحوية الهادفة إلى اطراد القواعد.

أما منهج التأويل إلى الأصل فإن أبا الفتح يفضل فيه استخدام الصنعة والملاطفة وعدم التعسف في العمل التأويلي، وحتى يستأنس بهذا الرد إلى الأصل كما يحسن أن يكون بطريقة منهجية، ويورد ابن جني نصا طويلا في الخصائص عنوانه: "باب في ملاطفة الصنعة" يقول فيه: «وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، ولا أن تخبطه وتتعسفه وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جرو ودلو، أجر وأدل إن أصله أجرو وأدلو، فقلبوا الواو ياءا، وهو لعمري كذلك إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة، ولا تعازها فتقول: إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة، فصار تقديره: أجرو وأدلو فلما انكسر ما قبل الواو، وهي لام، قلبت ياء: فصارت أجري وأدلي، وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا، لما تتعرض له من الكسرة والياء في أدلويُ وأدلوي لو سميت رجلا بأدلو، ثم أضفت إليه فلما ثقل ذلك بدأوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرا عبطا وارتجالا، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياءا تطرقا صناعيا».[1]

هذه طريقة ابن جني في التأويل يلاين اللفظة، ويعرضها للصنعة حتى تستقيم مع الأصل الذي تفرعت منه، بطريقة مرتبة، وممنهجة لا خلط فيها ولا تعسف.

كما أن الغرض من المسائل الصرفية عنده ينقسم إلى ضربين ضرب يتم به الإلحاق والتصرف على طريقة العرب في الكلام، والضرب الثاني الغرض منه

---

[1] الخصائص، 470/2.

التدرب والرياضة بالصنعة، حتى يتمكن بها النحوي من إجراء المسائل المفترضة له على طريقتها.[1]

2-2-1-الإعلال:

يعدل أن أصل وضع الكلمة بالإعلال ويكون بالتغيير «في حرف العلة تغييرا معينا قد يكون بقلبه إلى حرف آخر، أو بحذف حركته أي بتسكينه أو بحذفه كله، أي أن الإعلال يكون بالقلب أو بالتسكين أو بالحذف، ومعنى ذلك أنه مقصور على حروف العلة التي يحددها العرب بأنها الألف والواو والياء، ثم يلحقون بها الهمزة».[2]

ورغم تخصيص ابن جني مجموعة من كتبه لمعالجة التغيرات الصوتية والصرفية، إلا أنه لم يتعرض لهذه الظواهر بالتعريف بل يكتفي برصد الظاهرة وتفسيرها و التمثيل لها، تمثيلا يوحي بأهميتها.

أ- الإعلال بالقلب :

وهو -كما تقدم من التعريف- يكون بقلب حرف علة مكان آخر كقلب الواو في " قول" "ألفا" و الياء في "ميقن" "واوا" و لتصحيح الأول "قال" والثاني "موقن".

أ-1-قلب الياء و الواو ألفا:

يقول ابن جني: «فأما الياء و الواو فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا إلا إن شذ شيء أو يخاف لبس، أو يكون التصحيح أمارة، فال قلب نحو قام وباع وأصلهما قوم، وبيع و كذلك طال، وخاف، وهاب، والأصل: طول، وخوف وهيب فأبدلتا ألفين لما ذكرنا و كذلك، باب، ودار، أصلها بوب، ودور، و كذلك: ناب وعاب أصلها نيب وعيب، ففعل بهما ما ذكرنا، وكذلك عصى و رحى

---

(1) انظر، الخصائص، 2/488.
(2) التطبيق الصرفي، ص156.

أصلهما عصو ورحي، وأصل غزا، و رمى، غزو ورمي فصارا إلى الإبدال لما مضى».[1]

ومنه فالياء و الواو تنقلبان ألفا إذا تحركتا، و كان الحرف الذي سبقهما مفتوحا. ويكون التأويل بالإشارة إلى أن أصل الألف إما أن يكون ياء أو واوا وقد أكثر ابن جني من سرد الأمثلة في هذا الأمر كما سبق .

أ-2-قلب الألف ياء:

يعدل عن الألف إلى الياء في الكلمة إذا كان ما قبل هذه الألف مكسورا يقول ابن جني:« أبدلت من الألف إذا انكسر ما قبلها نحو قراطيس، و مفاتيح، فالياء فيها بدل من ألف قرطاس ومفتاح».[2]

أ-3-قلب الواو ياء:

تقلب الواو ياء إذا كانت ساكنة وانكسر الحرف الذي قبلها مثل: ميعاد التي أصلها موعاد. عدل عن الواو إلى الياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

يقول أبو الفتح: «ومن الواو إذا سكنت وانكسر ما قلها غير مدغمة وذلك نحو ميعاد و ميزان، وريح، وقيل، و ديمة كل ذلك من الواو، لقولك وعدت ووزنت وراوحت، وقاولت زيدا، ودومت السحابة تدويما من الديمة قال الراجز:

هو الجواد ابن الجواد ابن سبل***إن دوموا جاد، وإن جادوا وبل».[3]

والملاحظ أن ابن جني لا يكتفي بذكر الأصل في الكلمات المعروفة بل وعلى العكس من ذلك يلجأ إلى جلب الأمثلة من الشعر والأقوال حتى يستأنس بهذا الرد والتأويل إلى أصل الوضع.

---

(1) التصريف الملوكي، ص26،27.
(2) نفسه، ص30 .
(3) نفسه، ص30،31.

أ-4- قلب الياء واوا :

إذا وقعت الياء ساكنة في الكلمة وقبلها ضمة قلبت واوا يقول أبو الفتح: «ومن الياء (يريد تبدل) إذا سكنت و انضم ما قبلها غير مدغمة و ذلك نحو: موسر وموقن، أصلها: ميسر، وميقن، لأنهما من اليسر واليقين، فنقول في التحقير: ميسر ميقن».[1]

ويقصد ابن جني بقوله غير مدغمة، أنها غير مشددة كما استعمل التصغير والذي سماه التحقير وسيلة للتدليل على أن الواو أصلها ياء، وعليه يكون التصغير من وسائل التأويل إلى الأصل.

كما تقلب الياء إذا واوا إذا وقعت لاما لاسم على وزن "فعلى" وهي في رأي ابن جني أخف من الواو: «وقد عليت الواو في أكثر المواضع حتى أبرت عليها فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء فقلبوا الياء واوا؛ وإنما خصوا به اللام دون الفاء والعين؛ لأنهما أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها».[2]

وعليه فإن «الشروى "من شريت"، "والتقوى " من "وقيت" و "الفتوى" من الياء لقولهم فيها: "الفتيا" بالياء، و"الرعوى" من "رعيت"...».[3]

أ-5-قلب الواو و الياء همزة:

إذا وقعت الواو أو الياء طرفا بعد ألف زائدة فإنهما تقلبان همزة ويصبح أصل الهمزة في هذا الموضع واوا أو ياء بقول أبو الفتح: «وتبدل من الواو والياء أيضا إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وذلك نحو: كساء ورداء وأصلهما كساو ورداو فانقلبتا همزتين وأشباه ذلك كثير».[4]

---

[1] التصريف الملوكي، ص 32.
[2] المنصف، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص411.
[3] التصريف الملوكي، ص 33.
[4] نفسه، ص33.

كما يضاف إلى ذلك وقوعهما عينا لاسم فاعل أجوف مع كون حرف العلة منقلبا عن حرف آخر مثل: قال قائل، باع بائع، لأن أصل الفعلين قول وبيع وعليه يكون أصل اسم الفاعل قاول وبايع.

ويضاف إلى ذلك وقوعهما في الجمع بعد ألف مفاعيل أو ما يشبهه من "صحيفة" و "عجوز" وتضاف إليهما في هذا المجال الألف في مثل: رسالة بل أن الألف هي أصل الباب على حد تعبير ابن جني والواو والياء تجريان على نسقها.[1]

أ-6- قلب الهمزة واوا أو ياء :

من العدول عن الهمزة إلى الواو أو الياء في الكلمة ما كان لامها همزة أصلية في مثل خطيئة، ومطية، و هدية وقضية وغيرها، فقد تناول ابن جني هذه المسألة تحت عنوان "جمع خطيئة ورزيئة على فعائل"، وقد صور القدماء الإعلال بالقلب في مثل هذه الكلمات بحسب خطوات مرتبة، وابن جني في المنصف يجري الإعلال على الخطوات التالية:

1- جمع الكلمة على وزن "فعائل" "خطائي" .

2- يعد قلب الهمزة الآخرة أو المتطرفة ياء خطائي .

3- تفتح الهمزة فتنقلب الياء ألفا في "خطائي" فتصبح "خطاءا" .

4- تقلب الهمزة ياء لاجتماع ألفين ومشابهة الهمزة للألف فتصبح كلمة خطاءا: خطايا[2]، والأمر نفسه مع ما يشبه كلمة خطيئة في الوزن سواء كانت الهمزة أصلية أو عارضة.

ويرى عبده الراجحي أن هذه الخطوات التي اتبعها القدامى في إعلال مثل هذه الكلمات يعين على تصور صحيح للمفردات العربية.[3]

---

(1) انظر، المنصف، ص 273.

(2) نفسه، ص 327، 328، 329، 330، 331 .

(3) انظر، التطبيق الصرفي، ص 163.

وحديث ابن جني عن الإعلال بالقلب يتناول الكثير من المسائل الصرفية بل إن باب الإعلال أكثره مبني على القلب، إلا أن الجدير بالإشارة إليه هنا هو أن الإعلال بالقلب من حرف علة إلى آخر، وحديث الصرفيين عنه هو نوع من التأويل إلى الأصل الذي انقلب عنه، وذلك بحثا عن أسرار الألفاظ العربية.

ب- الإعلال بالنقل:

ومعناه نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن يقع قبله[1]، أي أنه إذا جاءت عين الفعل واوا أو ياء متحركة، وقبلها حرف صحيح ساكن وجب نقل الحركة منهما إليه.[2]

تناول ابن جني هذا الموضوع تحت عنوان: «التغيير بالحركة والسكون» يقول:« من ذلك مضارع كل فعل اعتلت عينه، نحو قولك: يقوم، ويبيع، و يخاف ويهاب، وأصله يقوم، ويبيع و يخوف، ويهيب، فنقلت الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبل، فذلك تحرك ساكن و تسكين متحرك، وقلب الواو والياء في: يخوف ويهيب ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن وكذلك ما يجاوز الثلاثة مما عينه واو أو ياء نحو: يقيم و يريد، ويستعين ويستريث، فنقلت الكسرة إلى ما قبل هذه الحروف وسكنت هي بعد أن كانت متحركة، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها».[3]

و الملاحظ في هذا أن العدول عن أصل الكلمة يحدث كذلك بالنقل؛ أي بنقل حركة حرف العلة في مضارع الأفعال الجوفاء إلى ما قبله لثقل الكلمة على النطق وقد تم التخلص من الثقل بهذا العدول.

---

(1) انظر، التطبيق الصرفي، ص171.
(2) انظر، تهذيب النحو، ج5، قسم الصرف، عبد الحميد السيد طلب، الصدر بخدمات الطباعة، ط1، 1984، ص212.
(3) التصريف الملوكي، ص60، 61 .

ج- الإعلال بالحذف:

و المقصود بالحذف هنا حذف جزء من الكلمة وليس الحذف في الجملة الذي سيأتي فيما بعد، وعليه فإن الحذف يمس الكلمة في حرف العلة يقول ابن جني: «حذف الحرف في الكلام على ضربين أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجئ لمعنى والآخر من نفس الكلمة».[1]

ويقول أيضا: «الحذف في كلام العرب على ضربين أحدهما عن علة فهو مقيس ما وجدت فيه، والآخر عن استخفاف لا غير، فلا يسوغ قياسه. الأول متى كانت الواو فاء الفعل وكان ماضيه على فعل ومضارعه يفعل ففاؤه التي هي واو محذوفة لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك قولك: وعد، ووزن، وورد، ثم تقول: يعد ويزن، ويرد، وأصله يوعد، ويوزن، ويورد، فحذفت الواو لما ذكرنا».[2]

و يتبين من النص الأول أن الحذف على ضربين الأول هو حذف الحرف الزائد على الكلمة ويقصد به حروف الزيادة، والثاني حذف الحرف الذي هو من أصل الكلمة أي حرف العلة الذي هو أصل في الكلمة .

أما النص الثاني فيقسم فيه الحذف إلى قسمين الأول قياسي، وهو يمس الأفعال المضارعة التي فاؤها واو على وزن "فعل" مثل: وعد ومضارعها "يعد" والأصل فيها "يوعد" فحذفت الواو في المضارع.

والأمر نفسه في مصادرها التي على وزن "فعلة" يقول: «و كذلك حذفوا الواو من المصدر، فقالوا عدة، وزنة، والأصل وعدة، ووزنة فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، وحذفت الواو تخفيفا لأنها قد حذفت في كفعل هذا المصدر أعني أعد وأزن ».[3]

---

(1) الخصائص، 81/1.
(2) التصريف، 43،44.
(3) نفسه، ص 44.

ومما يجده ابن جني حذفا قياسيا همزة الماضي الذي جاء على وزن "أفعل" في المضارع أكرمت، أكرم، وأحسنت، أحسن والأصل أأكرم، و أأحسن فحذفت الهمزة الثانية من الفعل المضارع.[1]

أما الحذف غير القياسي فيكون في الهمزة، والألف، والواو، واليـاء، والـهاء والنون، والتاء، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء. [2]

ويقصد ابن جني بالقياس في الحذف أن المسائل التي تجري على المنوال المقيس عليه تجري على نسق معين، أما التي يكون فيها الحذف غير قياسي فتتميز بالتفرد في بابها وعلتها الاستخفاف لا غير.

فالإعلال إذن سواء كان بالنقل، أو القلب، أو الحذف، هو نوع من العدول عن أصل الكلمة، وتأويل التغيير أو العدول يتم بوصفه، وتتبع مراحله التي تتبعها في العدول.

2-2-2 الإبدال:

النوع الثاني من العدول عن أصل الكلمة هو الإبدال، و«هو وضع حرف مكان حرف آخر دون اشتراط أن يكون حرف علة أو غيره».[3]

ويعني هذا أن موضوع الإعلال هو حرف العلة، في حين لا يكتفي الإبدال بواحد منهما، بل يتناولهما جميعا وأقرب أنواع الإعلال إلى الإبدال؛ الإعلال بالقلب حيث نجد أن ابن جني لا يكاد يفرق بينهما إلا في الإجراء، و يتناولهما في "التصريف الملوكي" تحت عنوان واحد هو: "البدل". [4]

---

[1] انظر، التصريف الملوكي، ص44.
[2] نفسه، ص45،46
[3] التطبيق الصرفي، ص 157.
[4] أنظر، التصريف الملوكي، ص26.

أ-إبدال الواو و الياء تاء:

إذا وقعت الواو، والياء فاء لفعل على وزن "افتعل" أو أحد مشتقاته مثل وصف ويسر فإنه يصبح على هذا الوزن اتصف، واتسر يقول ابن جني: «تبدل التاء من الواو في: هنت، لقولك: هنوات، وفي بنت، وأخت لقولك: بنات، وأخوات والأخوة والبنوة، وفي تكأة، وفي تكلان، وتراث، وتجاه، وتقية وغير ذلك لقولك: توكأت ووكيل، وورث، والوجه، ووقيت، وقالوا أتلجه، أي أولجه، ومتى كانت فاء "افتعل" واوا أو ياء قلبت تاء في أكثر اللغة، وذلك قولك: اتزنت، واتعدت واتلجت قال طرفة:

رأيت القوافي يتلجن موالجا*** تضايق عنها أن تولجها الإبر

و قال النحويون في مفتعل من اليسر: متسر، وأبدلت التاء أيضا من الياء في ثنتان، وذيت وكيت، لأنه من ثنيت، ومن قولك: ذية، وكية».[1]

يبدو من هذا النص المليء بظواهر خرق الأصل أن الكثير من الإبدال يحكمه السماع، والقليل فقط منه ما يمكن أن يقاس عليه، كما في وزن "افتعل" الذي سبق ذكره، كما يبدو أن التأويل تحكمه كذلك المعرفة بهذا المسموع، وأوجه تصرفه، لأن القياس تتبع فيه طريقة واضحة ومطردة أما السماع فيتوقف على استيعاب المادة اللغوية.

ب-إبدال تاء الافتعال طاء:

وهذا يكون في حروف الإطباق؛ الصاد، والضاد، والظاء فيعدل عن أصل الكلمة في "تاء" الافتعال إلى "الطاء" إذا كانت حروف الإطباق السابقة الذكر فاء للفعل.

يقول أبو الفتح :« إذا كانت فاء افتعل صادا أو ضادا، أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه طاء، وذلك في افتعل من الصلح: اصطلح ومن الضرب: اضطرب ومن

---

(1) التصريف الملوكي، ص 34،35،36، وانظر سر صناعة الإعراب، 16/1، وما بعده.

الطـــرد: اطـــرد، ومـــن الظلـــم اضطلـــم، وكذلـــك تصرفـــه، نحـــو: يضطـــرب ويصطلح، وأصله، اصتلح، واضترب، اطترد، واضتلم ففعل ما ذكرنا».[1]

ج- إبدال تاء الافتعال دالا:

ويكون الإبـــــدال عنـــها تكـــون فـــاء الكلمـــة دالا أو ذالا، أو زايـــا يقـــول أبو الفتح: «إذا كانت فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا، وذلك نحو قولـــك ادرأ وادكر وازدجر الأصل: ادترأ، واذتكر، وازتجر، لأنها مـــن درأت، وذكـــرت وزجرت، فقلبوا التاء دالا كما ترى».[2]

وهذه الأنواع الثلاثة من الإبدال المذكورة هي أشهر الأنـــواع وأقربـــها إلـــى القياس. ويكفي هذا القدر من النصوص في هذا المجال لأن الـــهدف ليـــس حصـــر الإبدال عند ابن جني بقدر ما يشكل أمثلة لظاهرة العدول عن الأصل والتأويل إليه.

2-2-3- الإدغام:

وسيلة من وسائل العدول عن الأصل الذي هو الإظهار أو الفك[3]، والإدغـــام «ظاهرة من الظواهر المماثلة يفنى فيها الصوتان المتجاوران فناءا تامـــا ولذلـــك نرى المحدثين يطلقون مصطلح المماثلة الكاملة على الإدغام لأنه نزعة صوتية إلـــى التماثل، أي الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج الصوت في الآخر، ويقع ذلـــك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج».[4]

كما أن الظاهرة قد اهتم بها العلماء قديما وحديثا، وبخاصـــة منـــهم علمـــاء القراءات والصرف.

وقد اهتم ابن جني بظاهرة الإدغام، وفصل القول فيـــها وهـــو يقســـمه إلـــى قسمين: أصغر، وأكبر يقول: «قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريـــب

---

(1) التصريف الملوكي، ص 39، 40، وكذا سر صناعة الإعراب، 223/1.
(2) نفسه، ص40، وانظر، سر صناعة الإعراب، 200/1 وما بعده.
(3) مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي (دراسته وتقويم)، آمنة بن مالك، رســـالة دكتـــوراه، مخطـــوط، جامعـــة الجزائر، 1987، ص425.
(4) المقتبس في اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1986، ص87.

صوت من صوت وهو في الكلام على ضربين أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر».[1]

ويقول: «والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت: ألا ترى أنك في "قطع" ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك: قططع، وسككر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه به».[2]

هذا النوع من الإدغام الذي هو تقريب الصوت لتماثلهما حتى يختفي الأول في الثاني، وانجذاب الطبع والحس اللغويين إليه هو الإدغام الأكبر ويقول في "باب لزوم الإدغام في تحية": «وكان أصل هذا المصدر أن يقال فيه حييته تحييا ولكنه كره فيه الياء فعدل إلى تفعلة».[3]

والظاهر أن الإدغام الأكبر عند لا مفر منه -كما أشار فيما سبق- إلى أن الإظهار في الإدغام يكون بتكلف وقفة على الحرف المدغم في الآخر، وهذا بدوره يمثل تأويل الفرع الذي فيه إدغام إلى الأصل الذي هو الإظهار والفك.

أما القسم الثاني من الإدغام فهو الإدغام الأصغر وهو:«تقريب الحرف من الحرف وإدناءه منه من غير إدغام يكون هناك».[4]

ويتناول ابن جني كذلك في هذا القسم "الإمالة" التي تقع في السياق الصوتي طلبا للتخفيف عند بعض القبائل، بتقريب الصوت من الصوت أو الحركة

---

(1) الخصائص، 139/2.
(2) نفسه، 140/2.
(3) المنصف، 441، 442.
(4) الخصائص ، 141/1 .

من الحركة وذلك نحو عالم، وكتاب، وسعى، وقضى واستقضى، تقريب فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، فتمال الفتحة إلى الكسرة، وعليه تمال الألف إلى الياء وكذلك الأمر في سعى وقضى.[1]

كما عد الإبدال في تاء الافتعال في نحو: اضطرب واضطلم واصطبر وهو إدغام غير مقصود أما المقصود نحو: اصطبر تصبح: أصبر، و كذلك اظلم واطلم.[2]

و قد أضاف إليه ظاهرة الكسر في أوائل الكلمات مثل: شعير، ورغيف وهذا من تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق.[3]

هذا تصور أبي الفتح لظاهرة الإدغام التي هي عدول عن أصل الإظهار للاستخفاف، وقد الحق بها ظواهر أخرى كالإمالة، والإبدال، والكسر، لأن تقريب الصوت عنده شامل للإدغامين الصغير، والكبير وهو المراد في كلتا الحالتين.[4]

2-2-4-الزيادة على الأصل:

يقول ابن جني: «الأصل عبارة عند أصل الصناعة، عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلة طارئة فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتة».[5]

---

(1) انظر، الخصائص، 141/1.
(2) نفسه، 141/1.
(3) نفسه 143/1.
(4) نفسه 145/1.
(5) التصريف الملوكي، ص 15 و كذا المنصف، ص41.

والذي يقصده أبو الفتح في هذا الحديث هو أصل الاشتقاق الذي سبق الحديث عنه، والذي يقابل في الميزان الصرفي بالفاء، والعين، واللام، في حين تظهر الزوائد في الميزان كما هي.

والميزان الصرفي وسيلة التأويل في الزيادة وحروف الزيادة هذه عشرة يجمعها القول "اليوم تنساه" أو "سألتمونيها"[1]، وهي «التي يجوز أن تزاد في بعض مواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة»[2]، فالهمزة مثلا زائدة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول نحو: أحمر، وأصفر[3] كما أن الميم إذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أصول نحو: مضرب، ومقتل، ومكرم تكون زائدة.[4]

والسين تكون زائدة في استفعل، و ما تصرف منه نحو: استخرج ومستخرج. [5]

الواضح في باب الزيادة أن هناك أصل اشتقاق يخضع للميزان الصرفي "فعل" و كل ما زاد ولم يمثل من الميزان يظهر بنطق وكتابة ذلك الزائد نفسه، ويبدو أن الخروج عن الأصل بالزيادة الهدف منه طلب الزيادة، والتخصيص في المعنى تتطلبه مقتضيات اللغة، وإخضاعه لهذا الميزان، إخراج الزيادة من الأصل يعد تأويلا.

ومجمل القول في التأويلات الصرفية والصوتية، أن هناك خرق يبدو للسانيين، ولأن اللسانيين وضعوا قواعد اللغة استنتاجا من المادة اللغوية وأرادوا طردها على اللغة عموما فما كان مستقيما كان الأصل، وما كان قد خرج عن هذا

---

[1] انظر، التصريف الملوكي، ص 14.
[2] نفسه، ص 16.
[3] نفسه ،ص 18.
[4] نفسه ،ص 19.
[5] نفسه ،ص 24،25.

الأصل رد إليه بالتأويل. وقد كان ما تطرقنا إليه في هذا الباب يمثل هذا الخرق من جانب والتأويل من جانب آخر.

الفصل الثاني

التأويل النحوي

-الأصل و الفرع في الجملة العربية

-مظاهر التأويل في الجملة العربية

1- الأصل والفرع في الجملة العربية:

فكرتا الأصل والفرع اللتين شملتا الأصوات والصيغ تشملان كذلك التركيب فالاستقراء، والملاحظة الحسية دفعا بالنحويين إلى التقرير بأن الجملة العربية التي هي ميدان الدرس النحوي، لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد، فاقترحوا لها أصلا أو نمطا وجعلوا الباقي فروعا عنه، لتستقيم مع منهجهم في الدراسة، وهذا النمط الذي هو أصل الوضع في الجملة، و هو الآخر مكون من مجموعة من الأصول.

والجدير بالذكر أن الجملة العربية تتكون من مسند ومسند إليه، وأما المسند فهو الفعل في الجملة الفعلية، وفي الاسمية الخبر، أما المسند إليه فهو في الفعلية الفاعل وفي الاسمية المبتدأ، وهذان الركنان هما العمدة في الجملة العربية، لا تقوم إلا بهما، وما عدا هما فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه.[1]

والأصول التي تحكم ركني الجملة هي الذكر، والترتيب، والإظهار والوصول، وقد يعدل عن أي من هذه الأصول إلى الفروع فيعدل عن الذكر في عناصر الجملة إلى الحذف و عن الترتيب إلى التقديم والتأخير، وعن الإظهار بالاضمار، وعن الوصل بالفصل بين عناصر الجملة، كما يعدل عن أصل الوضع كذلك بالزيادة إلا أن المعدول إليه في التركيب يبقى دائما فرعا للأصل الذي عدل عنه.

وطريقه النحويين في تأويل هذه الفروع يكون بتقدير الأجزاء المحذوفة في الحذف، وإزالة الإضمار أو التفسير في الإضمار، قصد إعادة تركيب الجملة بالنظر إلى أصل الوضع، أما التقديم والتأخير والفصل والزيادة فيكون التأويل على هذا المستوى؛ بإعادة ترتيب الجملة حسب وضعها الأصلي، واستبعاد الزائد والفاصل في كل من الزيادة والفصل.

---

[1] انظر، الأصول دراسة إبستيمولوجية، ص121.

يرى محمد إبراهيم عبادة أن النحويين العرب أدركوا أن خلف التركيب الظاهري المنطوق تركيبا آخر في ضوءه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وأن هناك صلة بين التركيبين، كما يرى أن تقدير الإعراب عند ابن جني متصل بالتركيب الظاهر، أما تفسير المعنى عنده فهو معتمد على تركيب مقدر.[1]

وهذا الذي ذكره هذا الباحث عن ابن جني يقصد به ما تناوله هذا الرجل في (باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) في "الخصائص" والذي يقول فيه: «هذا الموضع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليل) معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول: (أهلك والليل) فيجره، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل».[2]

ويعلق الباحث -المذكور آنفا- على هذا الحديث بقوله: «حذر ابن جني من أن نفترض تركيبا، لا يتفق مع مؤشرات التركيب الظاهر من علامات إعرابية وبين أن ثمة افتراضين للتركيب.

الأول: الحق أهلك قبل الليل، ورفض ابن جني هذا الافتراض لأنه لا يتفق مع علامة النصب في الليل في التركيب الظاهر .

والافتراض الثاني: الحق أهلك وسابق الليل، وقبل ابن جني هذا الافتراض لما فيه من صلة تركيبية بين البنيتين، ومن ثم نقول في إعراب التركيب الظاهر :أهلك: مفعول به لفعل محذوف تقديره: الحق، والواو حرف عطف، والليل مفعول به لفعل محذوف تقديره سابق».[3]

ومما يتبع هذا المنهج في التأويل كذلك تأويله لقول العرب "كل رجل وصنعته"، "وأنت وشأنك"، فهو يميل إلى تأويله على كل رجل وصنعته مقرونان

---

(1) انظر، الجملة العربية دراسة لغوية، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 175-176.
(2) الخصائص، 1/279،280.
(3) الجملة العربية، ص 280.

وأنت وشأنك مصطحبان، معتمدا في ذلك على القرينة الإعرابية في كلمتي(صنعته، وشأنك).[1]

واحتفاء أبي الفتح بالتركيب الظاهري أو بالبنية السطحية وتأويل المحذوف من الجملة على أساسها، يوحي بمحاولة بناء البنية العميقة التي تفسر المعنى على أساسه فقد نظر إلى المعطوف من العبارتين السابقتين:"كل رجل وصيغته"، "وأنت وشأنك"، ولم يستسغ تأويله بالخبر الجار والمجرور لعلامة الرفع المميزة لهما فرأى أن يقدر الجملة على أساس العلامة، فيترك المعطوف على حاله على أنه مبتدأ معطوف، ويقدر له خبرا على أساس العلامة الإعرابية المميزة له، والتقدير عنده بذلك: "كل رجل وصنعته مقرونان" و"أنت وشأنك مصطحبان"، دون أن يضطر إلى تأويل بقطع العلاقة بين بنية السطح والبنية العميقة.

ويقول مؤكدا منهجه في التأويل: « فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، إن كان التقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشد شئ منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه...».[2]

هذا جانب من طريقة التأويل النحوي عند ابن جني، والذي مثل الحذف من عناصر الجملة يبدو فيه عقل أبي الفتح في محاولته الربط بين عناصر الجملة، وأصل وضع هذه الجملة الذي يمكن التعبير عنه بالبنية العميقة.

وإن يكن من أمر فإن التأويل النحوي عند ابن جني الغاية من وراءه هي محاولة العودة بالتركيب إلى أصل وضعه مادام يمس العدول عن هذا الأصل

---

(1) انظر،الخصائص ،283/1.
(2) نفسه، 274/1.

ووسيلته في هذا تتجه «إلى الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي ينطوي عليها النص في جانب المعنى، وهنا تنطلق ممارسة النشاط الذهني عند النحوي والذي يسميه ابن جني "الصنعة" ويريد به الاحتمالات الإعرابية أو اللغوية التي يمكن أن يعالج بها النص موضوع الدراسة، وتنتهي إلى نتيجة مقنعة أو مقبولة في الأقل».[1]

وقد ظهر هذا في النص السابق من "الخصائص" في تقدير الإعراب وتبدو نزعته العقلية متميزة في ذلك، وفيما سيأتي معالجة لبعض ما ذهب إليه ابن جني في مجال العدول عن أصل الجملة بالحذف والتقديم والتأخير الفصل والزيادة وتأويلاته إياها.

2-مظاهر التأويل في الجملة العربية

2-1-الحذف

يقتضي أصل الوضع في الجملة العربية أن تكون العناصر المكونة لها مذكورة، « إلا أن الواقع اللغوي يقفنا على تراكيب كثير حذفت منها بعض أجزاءها لأسباب عديدة مما جعلنا نلتمس لها الأسباب ونجنح إلى التقدير والتكلف، فنقدرها جملة محذوفة، ونتصور هناك كلاما كان يجب أن يكون فلم يكن».[2]

وهذا الحذف الذي يقفنا عليه الواقع اللغوي هو عدول عن الأصل الذي اقترحه النحاة لأركان الجملة، وهو«جائز في كل ما يدل الدليل عليه، وفي كل تركيب ترشد القرينة إلى اللفظ المحذوف ومعناه ومكانه»[3]، ويشترط أن لا يخل بمعنى التركيب، لأن المعنى هو المقصود في الجملة.

---

[1] دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها،صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 1998، ص148

[2] اللغة العربية والوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 126، 127 .

[3] الألسنية العربية(2): النحو الجملة، والأسلوب، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2 ،1972، ص80.

وقد أثار ابن جني قضية الحذف التي هي عدول عن أصل من الأصول التي تضبط التركيبة أو الجملة وهو الذكر، في مختلف كتبه إما تطبيقا أو تنظيرا لاسيما في كتابه "الخصائص"، الذي خصص فيه بابا بعنوان: (باب شجاعة العربية) تناول فيه هذه الظاهر وظواهر العدول الأخرى، ويقصد ابن جني من وراء هذا الباب إلى التنويه بقدرة العرب الفصحاء على التصرف بلغتهم على وجوه طريفة تخالف الوجوه التقليدية في التعبير، واستجابة اللغة لهم ومطاوعتها إياهم في العطاء لما يريدون التعبير عنه من معاني، على سبيل الاقتصاد وتوفير المجهود الكلامي.[1]

ويرى عبد القادر حسين أن الحذف عند ابن جني يدور حول ثلاث نقاط هي [2]:

1- إن الحذف لا يجوز إلا إذا دل عليه دليل من اللفظ والحال.

2- لا يجوز الحذف والزيادة في موضع واحد من الكلام لأن ذلك يؤدي إلى التناقض كما يفسد الغرض من الحذف.

3- إن الحذف الذي يجري في سائر التعبيرات يطلعنا على حقيقة العربية وميلها إلى الإيجاز.

أما عن العناصر والأجزاء التي ثبت حذفها من التركيب في اللغة العربية والدالة على حب العربية للإيجاز، وميلها إليه، فإن ابن جني يقول:« إن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته».[3]

(1) انظر، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص272.
(2) انظر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1975، ص300.
(3) الخصائص، 361/2.

ويظهر من كلام ابن جني أن العدول عن الذكر بالحذف في كل هذه العناصر جائز ومعمول به عند العرب، ويجوز القول به عند النحاة، ولكن بوجود قرينة أو دليل، وإن انعدام الدليل في القول بالحذف، يدخل الأمر في باب الغيبيات.

2-1-1-حذف الجملة

جعل ابن جني من حذف الجملة؛ حذف جملة الفعل والفاعل في القسم، مثل: والله لأفعلن وأصله: أقسم بالله أي بتقدير فعل القسم وفاعله، والحال من الجار والمجرور هي الدالة على ذلك.[1]

كما جعل من ذلك حذفه في أساليب الأمر والنهي والتخصيص والإغراء والتحذير، فمن الأمر: زيدا، إذا كان المراد: اضرب زيدا، والتخصيص، في مثل: هلا خيرا، وكل ذلك بتقدير الجزء المحذوف من أصل الجملة وهو جملة: الفعل والفاعل، وقد خص ابن جني الحذف في الجملة بهما «لشدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذلك المبتدأ أو الخبر».[2]

2-1-2-حذف المفرد

ويقصد به حذف الاسم والفعل والحرف.

أ-حذف الاسم:

ويتناول الاسم المبتدأ أو الخبر والفاعل ونائبه، والمفعول به، والمضاف وغير ذلك من الأمور التي تدخل في باب الاسم.

ب-حذف المبتدأ والخبر:

وهما ركنا الجملة الاسمية، « فقد يحذف المبتدأ ويبقى الخبر ويحذف الخبر ويبقى المبتدأ، ولابد من قرينة تدل على الحذف»[3]، يقول أبو الفتح في حذفهما «واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارة، ويحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام

---

(1) انظر الخصائص، 360/2.
(2) نفسه، 360/2.
(3) نفسه، 361/2.

دليل على المحذوف، فإذا قال لك قائل: من عندك؟ قلت: زيد، أي: زيد عندي، فحذفت (عندي) وهو الخبر، وإذا قال لك: كيف أنت؟ قلت صالح، أي: (أنا) صالح، فحذفت (أنا)، وهو المبتدأ، قال الله -سبحانه-(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)[1]، أي أمرنا طاعة وقول معروف، وإن شئت كان التقدير طاعة وقول معروف أمثل، من غيرهما، قال الشاعر:

فقال على اسم الله أمرك طاعة *** وإن كنت قد كلفت ما لم أعود».[2]

ويلحظ أن أبا الفتح يعيد الأجزاء المحذوفة من أصل وضع الجملة الاسمية ليحقق الرد أو التأويل ودليل الحذف والمحذوف الحال، كما استدل بقول الشاعر على نوع المحذوف لوروده على أصل الذكر هذا البيت.

ومن حذف المبتدأ ما ذكره في الخصائص:« هل لك في كذا وكذا، أي: هل لك حاجة أو أرب، وكذلك قوله عز وجل: (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ) أي: ذلك، أو هذا بلاغ».[3]

ومنه كذلك تأويله قراءة ابن عباس وزيد بن أسلم وقتادة وزيد بن علي الشاذة: « ألا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فيُعَذِّبُهُ اللَّهُ العَذَابَ الأَكْبَر»[4] بالتخفيف في "ألا" على الاستفتاح قال ابن جني: « ألا افتتاح الكلام و"من" هنا للشرط وجوابه "فيعذ به الله" كقولك: من قام فيضربه زيد. وكذلك الآية أي: من يتولى ويكفر فهو يعذبه الله لابد من تقدير المبتدأ هنا، وذلك أن الفاء إنما يؤتي بها في جواب الجزاء بدلا من الفعل الذي يجاب به، فإذا رأيت الفاء مع الفعل الذي يصلح أن يكون جوابا للجزاء فلا بد من تقدير مبتدأ محذوف هناك، لأنه لو أريد الجواب على الظاهر لكان هناك فعل يصلح له، فكان يقول: ألا من تولى وكفر يعذبه الله: كقولك: من

---

(1) سورة محمد، الآية، 21.
(2) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985، ص77،78.
(3) الخصائص، 362/2.
(4) الغاشية الآيات، 23، 24،25.

يقيم أعطه درهما، ولو دخلت الفاء لقلت: من يقم فأعطيه درهما، أي: فأنا أو فهو أعطيه درهما فهو قول الله سبحانه: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾، أي فهو ينتقم منه.[1]

على خلاف الاكتفاء بتقدير المحذوف في الجملة بطريق الإيجاز في كثير من الأحيان فهو يطيل ويستطرد في احتجاجه للقراءات الشاذة عموما، لأنه يحلل ويلتمس العلل لها، كما يستدل لها من الشعر والقرآن ليثبت أن القراءة لها وجه من العربية متقبل.

ج-حذف الفاعل ونائبه:

سبق الحديث عن حذف الفاعل في الجملة الفعلية، أما حذف نائب الفاعل قد ثبت من خلال النصوص وذلك لفائدة تجنب التكرار كما في نحو قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا...».[2]

ذكر ابن جني أن «مفعول "يقضى" محذوف، لا يقضى عليهم الموت فيموتون كان تكريرا يغني من جميعه بعضه، ولا توكيد أيضا فيه فيحتمل لفظه».[3]

رغم تقدير ابن جني لنائب الفاعل للفعل المبني للمجهول واعتقاده أن كلمة "الموت" هي التي يمكن تقديرها في موقع المحذوف، إلا أن المعنى لا يستقيم، فمن أي جانب يكون التكرير؟ ولأي فائدة يكون هذا التقدير؟ مادام يفسد المعنى والتركيب، بل إن تقديره يؤدي إلى لبس في المعنى، وغموض في التركيب والأمر لا يعدوا أن يكون -على ما يبدو- تعلقا بأصل الوضع في الجملة أو

---

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1386هـ، 421/2.

(2) سورة فاطر، الآية، 36.

(3) المحتسب 220/2.

بالنمط التركيبي المفترض للجملة عندهم .

د-حذف المفعول به:

المفعول به من الفضلات التي يمكن الاستغناء عنها ويكون حذفه في حال إطلاق الجملة[1]، مع دلالة الحال عليه يقول أبو الفتح: « وقد حذف المفعول به نحو قوله تعالى: (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)[2]، أي: وأوتيت منه شيئا، وعليه قول الله سبحانه: (فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)[3] أي: غشاها، أي: فحذف المفعولين جميعا، وقال الحطيئة:

منعمة تصون إليك منها ***كصونك من رداء شرعبي

أي: تصون الحديث منها: وله نظائر».[4]

فالأمثلة السابقة التي ورد فيها حذف المفعول به وردت كلها على سبيل إطلاق حكم المسند على المسند إليه لفظا، إلا أن السياق يعيد المحذوف إلى موضعه ومنه يؤول التركيب إلى وضعه الأصلي بالتقييد أو التخصيص.

ومن حذف المفعول به أيضا قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: «**فقالوا ربَّنا بَعِدْ بَيْنَ أسْفارِنا** »[5]، بضم الباء من "ربنا"، وتشديد العين وفتح الباء على أسلوب الخبر في قوله "بعد" على أن الفعل بعد متعدي ومفعوله محذوف أي: بعد السفر بين أسفارنا.[6]

كما احتج لقراءة مجاهد وغيره الشاذة: « ***أرسله معنا غدا نرتع ونلعب*** »[7]، بتأويلها على حذف المفعول به للفعل نرتع المواشي أو غيرها ونلعبه.[8]

---

(1) النحو والصرف (1)، مصطفى جطل، منشورات جامعة حلب، سوريا 1986، ص143.
(2) سورة النمل، الآية 23.
(3) سورة النجم، الآية 54.
(4) الخصائص، 372/2.
(5) سبأ الآية، 19.
(6) انظر، المحتسب، 362/1.
(7) يوسف، الآية، 12.
(8) انظر، المحتسب، 32/2.

وعليه قراءة علي بن طالب الشاذة بتأويلها على حذف المفعول به في الأفعال: «***أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت***»[1]، والقراءة بفتح أوائل الأفعال وضم التاءات على أن معنى الكلام على حذف مفعول كل فعل، والتقدير خلقتها وسطحتها ونصبتها.[2]

الملاحظ أن التأويل إلى أصل وضع يحتمله التركيب قد اتخذ ابن جني وسيلة للدفاع عن القراءات الشاذة ويحاول من خلاله أن يبين أن لهذه القراءات وجها في العربية مستساغ.

هـ-حذف التمييز:

ذكر ابن جني أن التمييز يحذف إذا علم من الحال، أو حكم ما كان يعلم منها به كقولنا: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك، وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان منه، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه، ويفسد غرض المتكلم وعليه مدار الكلام.[3]

فالحذف في التمييز إذا جائز بشرط أن يؤمن اللبس، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، لأن الحذف على حساب المعنى غير جائز، وما دام الحذف يتوقف على غرض المتكلم، وغرض المتكلم إن لم يبنه اللفظ، ويظهره، فإن المقام وظروفه كفيلة بإبانته وإبرازه وعليه يكون التأويل وفقها.

و-حذف الحال:

يرى ابن جني أن حذف الحال لا يحسن لأن الغرض من الحال توكيد الخبر بها، وهذا لأن الحذف ضد الغرض ونقيضه، إلا أنه يشير في الوقت نفسه

---

(1) الغاشية، الآيات، 17،18،19.
(2) انظر، المحتسب، 356/2.
(3) انظر، الخصائص 378/2.

إلى مسألة أجاز فيها حذف الحال، وذلك في قوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ »[1]، أي من شهد صحيحا بالغا، وذلك لأن الدلالة قد دلت عليه من السنة والإجماع فجاز حذفه تخفيفا، ويؤكد أن لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه.[2]

ويظهر أن هذه القرينة الشرعية الملابسة لحذف الحال هي التي سمحت بالتأويل على حذف الحال، مما جعل ابن جني يقبل هذا التأويل بل ويستسلم له ولكون التقدير يترتب عليه حكم شرعي هو وجوب الصوم في هذه الحالة، وليس غريبا أن يكون الإجماع، وتكون السنة نصا في التأويل اللغوي، فقد كان فهم القرآن، وتفسيره، وتأويله، متوقفا في كثير من الأحيان على أسباب النزول والتي هي من ملابسات المقام.

ح-حذف المعطوف و المعطوف عليه:

ذكر ابن جني أن المعطوف يحذف تارة، وتارة أخرى يحذف المعطوف عليه مثل: «راكب الناقة طليحان» أي راكب الناقة والناقة طليحان، وقد حذف المعطوف، ونحو: الذي ضربت وزيدا جعفر، والتقدير: الذي ضربته وزيدا جعفر فحذف المفعول به.[3]

هذا وقد عرض ابن جني لحذف خبر "إن" مع النكرة خاصة، والمستثنى وأحد مفعولي "ظننت" وخبر "كان"، والمضاف وكل ذلك فيما ورد « في أساليب خاصة وردت مسموعة عن العرب أو فى أشعارهم، مما لا يطرد استخدامه في الأساليب المتداولة كثيرا في الكلام الفصيح».[4]

ط-حذف الفعل :

---

(1) البقرة، الآية، 185.
(2) انظر، الخصائص، 2/378.
(3) نفسه، 2/ 373.
(4) نفسه، 2/374.

حذف الفعل على ضربي: الأول منها حذفه مع فاعله، وهذا قد سبق الحديث عنه في حذف الجملة، والثاني حذفه وحده، وهو المقصود –هنا– يقول ابن جني: «وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد؟ فلما أضمرته فسرته بقولك: قام، وكذلك (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [1] ، (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) [2] ، (إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ) [3]، و(لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) [4] ، ونحو: الفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، وإن هلك امرؤ، ولو تملكون وعليه قوله:

إذ ابن أبي موسى بلال بلغته *** فقام بفأس بين وصليك جازر

أي: إذا بلغ ابن أبي موسى، وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذ كان بعده اسم منصوب ففيه فاعله مضمر، وإن كان بعده المرفوع به فهو مضمر مجردا من الفاعل».[5]

كما حذف في قراءة أبي السمال الشاذة فقال: «***فقالوا أبشر منا واحد نتبعه***»[6]، برفع "أبشر" على أنه نائب فاعل لفعل محذوف عند ابن جني، أي: ينبأ بشرا، أو أيبعث بشر[7]، ويدل عليه قوله تعالى: « أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ».[8]

من الأمثلة السابقة في حذف الفعل يبدوا أن ابن جني يتجاوز مفهومي الجملة الفعلية والاسمية، ويتخطى حدودهما، وكأنه يفهم من جملة أزيد قام؟ أن الفاعل هو

---

(1) سورة الانشقاق، الآية 1.
(2) سورة التكوير، الآية 1.
(3) سورة النساء، الآية 176.
(4) سورة الإسراء، الآية 100.
(5) الخصائص، 374/2
(6) القمر، الآية، 24
(7) انظر، المحتسب، 298/2
(8) القمر، الآية 25.

زيد سواء تقدم، أو تأخر الجملة بل إنه يحتفظ بالفعل الظاهر في مكانه ويؤول الجملة على تقدير فعل محذوف للفاعل "زيد"، والكلام نفسه في الأمثلة الباقية، التي أوردها في حذف الفعل، فقد رد بتأويله هذا، الجملة الاسمية في الظاهر إلى أصل وضع الجملة الفعلية.

2-1-3-حذف الحرف:

يستغني التركيب العربي أحيانا عن بعض الحروف الدالة على المعاني النحوية، لوجود قرائن تؤمن اللبس في غيابه، ولوجود أدلة على حذفها، إلا أن ذلك ليس قياسا، لأن الهدف من إدراج الحروف في الكلام إنما هو للاختصار ولهذا فإن ابن جني يرى بعدم حذفها، لأنها جاءت للاختصار، واختصار المختصر إجحاف به.[1]

ومعنى أنها جاءت للاختصار أنها نابت عن الكلام الكثير، أو الطويل فقد نابت "ما" عن "أنفي" في مثل: ما قام زيد، والأصل: أنفي قيام زيد، ونابت "إلا" عن الفعل استثني وغيرها كثير.

ومع ذلك فقد ورد حذفها، يقول ابن جني: «أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم: أكلت لحما سمكا تمرا، وانشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما *** يزرع الود في فؤاد الكريم

يريد: كيف أصبحت وكيف أمسيت».[2]

وكذلك حذف همزة الاستفهام في قول عمران بن حطان:

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر *** أتوني وقالوا: من ربيعة أو مضر؟

يريد: أمن ربيعة؟ وقول عمر ابن أبي ربيعة:

---

(1) انظر، الخصائص، 273/2.
(2) نفسه، 280/2.

ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهرا *** عدد القطر والحصى والتراب

أراد أتحبها، والدليل على ذلك البيت الذي قبله:

أيزورها مثل المهاة تهادي *** بين خمس كواعب أتراب [1]

ومن حذف الحرف كذلك في قراءة الأعمش والحسن الشاذة: «***ولا تمنن تستكثر***»[2]، بنصب تستكثر على حذف "أن" والتقدير: ولا تمنن أن تستكثر.[3]

والواضح أن ابن جني يذهب في تقديره للحرف وجها معينا من عدم القبول ثم يردف بأمثلة من السماع يستدرك بها اتجاهه، وحتى لا يكون مغاليا في إدعاء صلاحية الشيء في العربية أو عدم جوازه فيها، فهو دوما يقدر المحذوف ويضعه موضعه الذي يرى أنه لابد أن يوضع فيه .

2-1-4- حذف الحركة:

لم يتطرق ابن جني لحذف الحركة طبقا للتحديد الذي صاغه في باب "شجاعة العربية" للمحذوفات، ويبدو أنه يريد بحذف الحركة، التقدير في الحركة عند تعذر الظهور والاستثقال، لاسيما في المقصور والمنقوص، يقول في المقصور: «فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو عصا، ورحى والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب، لأن في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة».[4]

ويقول في الاسم المنقوص: «كل اسم وقعت في آخره ياء، قبلها كسرة نحو: القاضي، والداعي وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت، لالتقاء الساكنين تقول في الرفع: هذا قاض يا فتى، وفي الجر مررت بقاض، وكان الأصل هذا قاضي، ومررت بقاضي».[5]

---

(1) الخصائص، 271/2.
(2) سورة المدثر، الآية 5.
(3) انظر، المحتسب، 337/2.
(4) اللمع في العربية، ص56.
(5) نفسه، ص58.

من كل ما سبق من عرض ظاهرة الحذف التي هي عدول عن أصل الذكر في الجملة، وقد كان خرقا لقانون الأصل، من جهة و تمثيلا لهذا الأصل في كونه فرعا يؤول إليه، وقد تبين أن الحذف يمس أكثر عناصر الجملة بالتفاوت في الاستعمال، وأن ابن جني يستعمل هذا التأويل في احتجاجه لبعض القراءات الشاذة.

وفي الأخير نقول إذا كان أصل وضع الحرف يدركه المتكلم والكاتب والسامع لارتباطه بالمعنى، فإن أصلي وضع الكلمة والجملة لا يدركهما إلا النحوي أو هما من افتراضه لطرد أصوله وقواعده.

2-2-التقديم والتأخير (الترتيب):

إذا كان الأصل الذي عدل عنه في الحذف هو الذكر فإن التقديم، والتأخير كذلك فرع عن أصل هو الترتيب.

فالأصل أن تكون مفردات التركيب أو الجملة منسجمة في سلسلة معينة ومألوفة، إلا أن يكون هناك عارض لأغراض بيانية، فالأصل في الفاعل أن يتأخر عن خلاله والأصل فيما يسمى بالمبتدأ أن يتقدم على ما يسمى خبره، غير أن هناك ما يوجب العدول عن هذا الترتيب.[1]

والترتيب أو الرتبة قرينة لفظية بين عناصر الجملة[2]، ويأتي كل واحد منها في المكان الذي أقره له أصل الوضع في التركيب، إلا أن العربية لا تحتفظ بهذا الأصل دوما، بل تخرج عنه بالتقديم والتأخير فيقدم هذا عن موضعه، ويؤخر ذاك وفقا لمنهج الأصل، والعدول عنه إلى الفرع في أجزاء الجملة.

والتقديم والتأخير عند ابن جني على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار.[3]

---

(1) انظر، الألسنية العربية (2)، ص78.
(2) انظر، اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، 1980، ص209.
(3) الخصائص، 382/2.

وما يقبله القياس هو الأهم لاطراده، ووجود قواعد تحكمه «كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبه أخرى، كضرب زيد عمرو، وزيد ضرب عمرو وكذلك الظرف، نحو: قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر، وكذلك الحال؛ نحو جاء ضاحكا زيد، وضاحكا جاء زيد...».[1]

والجدير بالإشارة إليه أن الجمل التي مثل بها ابن جني تعود إلى نمط من الترتيب هو أصل الوضع فيها، و مادامت الجمل التي مثل بها جملا فعلية، فإن أصل الوضع في ترتيبها هو الفعل، ثم الفاعل، ثم الفضلات التي يمكن الاستغناء عنها لأنها تلعب دور القيود على المسند والمسند إليه.

ولعل ما يدعم رأيه هذا تناوله للتقديم والتأخير في: "باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض" حيث يقول: «ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، نحو: قام أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها».[2]

يتبين من هذا النص أن الأصل في أجزاء الجملة الترتيب ثم يطرأ عليها طارئ أو عارض يغير هذا الترتيب، إلا أن النحوي يحتفظ في ذهنه دائما بذلك الأصل الذي من خلاله يبدأ تغيير الرتبة وتشويشها، وتحويل تلك العناصر من موضع لموضع لأغراض يقتضيها المعنى، يقول: «ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا؛ نحو قولهم: عندك مال وعليك دين، وتحتك بساطان ومعك ألفان، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها

---

[1] الخصائص، 2/382.
[2] نفسه، 2/382.

عليها، ألا ترى أنك لو قلت: غلام لك أو بساطان تحتك، ونحو ذلك لم يحسن؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث...».[1]

والرتبة في عناصر الجملة العربية قسمان؛ قسم تكون فيه الرتبة محفورة يتحتم الالتزام بها، والمحافظة عليها، كرتبة الصدارة لأدوات الشرط والاستفهام وغيرها، وقسم ثان تكون فيه الرتبة غير محفوظة، وهذا اللون من الرتبة لا يحتمه نظام اللغة بل يجيز الخروج عنه. [2]

2-3-الفصل بين المتلازمين:

الفصل هو عدول عن الوصل بين أجزاء التركيب لأن «الأصل في الألفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينها بفاصل»[3]، إلا أن واقع التركيب العربي أثبت هذا العدول عن الوصل بالفصل بين المتلازمين مع ضمان قيام المعنى المراد وأمن التباسه.

وقد عقد أبو الفتح بن جني في خصائصه مبحثا في الفصول والفروق بين مكونات الجملة، وأجزائها المتلازمة، مما له صلة بالتأثير في الأسلوب، وعلى نحو متفاوت بين القبول والقبح، وقد أورد كثيرا من الأمثلة التي عدل فيها عن أصل الوصل بين أجزاء الجملة إلى الفصل بينها، وقد حلل معظمها وأول تركيبها على نحو ما يقتضيه الأصل من جهة، والفصاحة من جهة أخرى.

يقول أبو الفتح: «فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو دون الأول؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف؛ نحو قولك: كان فيك زيد راغبا، وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ قول الفرزدق:

---

(1) الخصائص،1/299.

(2) انظر، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207، وكذا الأصول، ص341، وكذا المعنى في البلاغة العربية، حسن طبل، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1998، ص175،176.

(3) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص107.

فلما للصلاة دعا المنادي *** نهضت وكنت منها في غرور

وسترى ذلك، ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ أو الخبر في قبح الفصل بينهما».[1]

وتفسير القبح عند بن جني وعلته التي تحكمه هو أنه «كلما ازداد الجزءان اتصالا قوى قبح الفصل بينهما».[2]

وتظهر براعة بن جني في تحليل عناصر التركيب وتأويلها إلى أصل وضعها في بيت يجتمع فيه الفصل، والتقديم والتأخير، يقول أبو الفتح: «فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله:

فقد والشك بين لي عناء *** بوشك فراقهم صرد يصيح

أراد: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، ففيه من الفصول ما أذكره، وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو(بين)، وهذا قبيح لقوة اتصال، (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعتد مع الفعل كالجزء منه، وكذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل (قد) في نحو قوله تعالى: (ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك) وقوله سبحانه (ولقد علموا لمن اشتراه) وقوله:

وقد أجمع رجلي *** حذر الموت وإني لفرور

وفصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو عناء بقوله (بين لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بين) وبين فاعله الذي هو (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) وقدم قوله: (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) و(يصيح) صفة لصردعلى صرد، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح».[3]

وتبين من خلال هذا النص الذي يتناول الفصل براعة بن جني ونظرته التي لا تخلو من ثقافة بلاغية في تأويله وإرجاعه عناصر التركيب إلى أصلها الأولى

---

(1) الخصائص، 390/2

(2) نفسه، 390/2، 391.

(3) نفسه، 395/2،396.

فالأولى في الترتيب، ولكن دون أن يستبعد تلك العناصر المفصول بـــها، وكأنمـــا المعنى هو الذي فرضها على الشاعر فرضا، لكن ليس على سبيل الســـلامة فـــي الأسلوب، والفصاحة في العبارة مما جعل أبا الفتح يصفها بالقبح في الفصل معلـــلا ذلك بأسلوبه اللغوي.

2-4-الزيادة في التركيب:

والزيادة في التركيب من أساليب العدول عن أصل الوضـــع فـــي الجملـــة العربية بحيث يؤتى بأجنبي عن التركيب الأصلي ويقحم فيه لإفادة معنى زائد فـــي الجملة.

ويشير عبده الراجحي إلى أن نحاة العربية قد عرضوا لظاهرة "الزيادة" فـــي الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى وإن خروج بعضـــه من الكلام كدخوله فيه وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كـــالتوكيد، أو قـــوة الربط، أو الفرق، أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن حروف الجر الزائدة وعـــن ضمير الفصل، وعن زيادة "كان"، أو "إن" وغيرها[1]، كما أشار إلا أن مدرســـة التحويلية تؤمن بأن هناك تركيبات نظمية، تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية فقط، وقد تعـــد لونـــا مـــن ألـــوان الزخـــارف Trappings[2]، مقارنا في ذلك بين المنهج النحوي العربي القديم والنهج التحويلـــي الحديث.

وعن الزيادة يقول ابن جني: «وقد كثرت زيادة (مـــا) توكيـــدا؛ كقـــول الله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) [3]، وقوله سبحانه: (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَـــادِمِينَ) [4]

(1) أنظر النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، ص153.
(2) نفسه، ص152.
(3) سورة النساء، الآية 155، سورة المائدة، الآية 13.
(4) سورة المؤمنون، الآية 40.

وقوله عز قدره: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا) [1]، وقال جل وعـز: (ولَـا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[2]، فالباء زائدة، وأنشد أبو زيد:

بحسبك في القوم أن يعلموا ***بأنك فيهم غني مضر

فزاد "الباء" في المبتدأ،وأنشد لأمية:

طعامهم إذا أكلوا مهنا *** وما إن لا تحاك لهم ثياب

فـ "إن" لتوكيد النفي لقول زهير:

*ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم *

و"لا" من بعدها زائدة».[3]

ويظهر من هذا النص تركيز ابن جني على الوظيفة الجمالية لزيادة الحـرف في التركيب، والتي غايتها التوكيد، لأن زيادة الحرف عنده ليسـت قياسـية فـي الجملة العربية.[4]

ومما يؤكد فكرة الجمالية أو الزخرف Trappings قولـه: «وأمـا زيادتـها فلإرادة التوكيد بها، وذلك أنه سبق أن الغرض في استعمالها إنما هـو الإيجـاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها ، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناه فـي التوكيد به، وذلك كابتذالك في ضيافة ضيفك أعز ما تقدر عليـه، وتصونـه مـن أسبابك فذاك غاية إكرامك له وتناهيك في الحفل به».[5]

فلا أدل على فكرة الزخرف اللفظي من فكرة الابتذال في ضيافة الضيـف والتناهي في إكرامه.

يبدو من خلال هذا الفصل أن هناك أصولا تركيبية يعتقد النحـاة العـرب القدامى أن العربي قد جعلها أصولا وقوالب ينبني عليها غيرها؛ وهذه الأصـول

---

(1) سورة نوح، الآية 25.
(2) سورة البقرة، الآية 195.
(3) الخصائص 282/2،283.
(4) نفسه، 282/2،283.
(5) نفسه، 284/2.

التركيبية المتمثلة في الذكر و الترتيب والوصل والاكتفاء بعناصر أصل الوضع في الجملة، وقد أثبت واقع العربية الخروج عنها بطريق الحذف والتقديم والتأخير والفصل بين المتلازمين والزيادة وهذا لأغراض تقتضيها بلاغة الخطاب، ويحتفظ النحو دائما بالأصول التي تؤول إليها تلك الفروع المعدول إليها، مع الإشارة إلى أن أصل وضع الجملة العربية يتكون من مجموع هذه الأصول.

الفصل الثالث

التأويل الدلالي

- التصور الدلالي عند ابن جني
- الأصل والفرع في دلالة الأصوات والصيغ
- الأصل والفرع في الاشتقاق
- الأصل والفرع في المجاز

1-التصور الدلالي عند ابن جني:

قد يبد و التأويل على المستوى الدلالي مختلفا بعض الشيء عما كان عليه في الفصلين السابقين على مستوى الأصوات، والصرف، وكذا في مستوى النحو، في فكرتي الأصلية والفرعية، إلا أنه سرعان ما يعود إليهما، وتتضح الأصلية والفرعية فيه كما اتضحت في المستويات السابقة له.

و مادام هذا الفصل يتناول التأويلات الدلالية عند ابن جني، والتي اهتدى إليها من خلال نشاطه اللغوي من جهة، والاتجاه الفكري والعقلي الذي يميزه من جهة أخرى، ومحاولته طرد منهجه في الدراسة على الظواهر المختلفة، ووضع هذه الأخيرة في أطر عامة. يمكن أن يطلق عليها خصائص اللغة العربية، وبغض النظر عن توفيقه أو عدمه إلى اهتداءه إلى الوجه الصائب، فإن أبا الفتح قد تميز بتحليلاته المتماسكة التي يشد بعضها بعضا، مرفوقة دائما بكم كبير من الأمثلة والشواهد اللغوية.

وقبل الخوض في التأويلات الدلالية عند أبي الفتح تجدر الإشارة إلى التصور الدلالي عنده، من ناحية نظرته إلى اللفظ والمعنى عند العرب، وقضية المفاضلة بينهما، وأيهما يكون سندا للآخر، أو بالأحرى أيهما الأصل وأيهما الفرع؟ وهل العرب تهتم بالألفاظ، تنميقا وتوشية دون أن يكون هناك هدف وراء هذا الزخرف اللفظي؟ أم أن اللفظ لا يعدو أن يكون وسيلة للدلالة؟ كما تجدر الإشارة إلى أقسام الدلالة عنده، وترتيبه لها.

ومادامت الدلالات أو المعاني التي تنجم عن النصوص هي القصد من وراء أي خطاب، هذا لأن اللغة بجميع مركباتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، تهدف إلى المعنى، بل أن الألفاظ هي خدم تلك المعاني، أو السبيل التي يتوصل بها إلى أدائها.

وعلى هذا فإن المعاني عند ابن جني هي الغاية المنشودة، والألفاظ تأتي للتعبير عن هذه المعاني، وعليه فإن الاعتناء باللفظ يكون بقدر وقيمة هذه المعاني، ويعقد بابا في "الخصائص" يرد فيه على من ادعى أن العرب تعتني بالألفاظ، وتغفل الدلالة والمعنى، يقول: «اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها وأعلاها وأنزهها وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، يذهب في الاستحسان به كل مذهب بك، وذلك أن العرب كما تعني بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة، وبالخطب، والأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقا إلى إظهار أغراضها، أصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد...».[1]

كما يقول كذلك: «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف لها».[2]

هذا تصور ابن جني حول احتفاء العرب بالألفاظ، الذي هو خدمة عندهم للمعاني والمقاصد التي تؤديها.

أما تقسيمه للدلالة فهي عنده ثلاثة أنواع تتفاوت قوة وضعفا يقول في "باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية": «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية».[3]

---

(1) الخصائص، 1/215،216.
(2) نفسه، 1/217.
(3) نفسه، 3/98.

وفي هذا التقسيم يذهب عبد القادر حسين إلى أن ابن جني، لا يسوي بين الدلالات فيجعلها بمنزلة واحدة، ولكنه يفاضل بينها، فيجعل الدلالة اللفظية في المرتبة الأولى من حيث القوة، وهذا لأنها لفظ محسوس كالفعل مثلا، ويلي هذا النوع الدلالة الصناعية، لأنها صورة يحملها اللفظ، وإن لم تكن لفظا، فلحقت بحكم الدلالة اللفظية وجرت مجرى المنطوق به المحسوس كالمصدر في الزمن الماضي، وأخيرا تأتي الدلالة المعنوية، لأن الحواس ليست وسيلة لادراكها، وإنما الفكر هو الذي يوصل إلى هذه الدلالة، كدلالة الفعل على الفاعل.[1]

ومادام مستوى الدلالة هو غاية المستويات الأخرى والصوتية والصرفية والنحوية، فإن تناول قضية الفرعية والأصلية في هذا المستوى تكون ضرورية طرد لما كان في المستويات السابقة، إلا أن الأصل والعدول عنه إلى الفرع، لا يبدو إلا مع التأمل في جهود ابن جني وقد صرح بها حينا كما هو الأمر في المجاز ومارسها دون تصريح بل لمح إليها تلميحا كما هو الحال في الاشتقاق الأكبر ودلالات الأصوات والصيغ، وعليه يكون موضوع التأويل الدلالي عنده شاملا لثلاث موضوعات هي:

أ-الأصل والفرع في دلالة الأصوات والصيغ

ب-الأصل والفرع في الاشتقاق

ج-الأصل والفرع في المجاز

أ-الأصل والفرع في دلالة الأصوات والصيغ:

تتألف اللغة من الكلمات، والكلمات هي الوحدات اللغوية لتي لها دلالة لغوية واضحة في حالة الانفراد، وتختلف الكلمات بعضها عن بعض في المعنى تبعا

[1] انظر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص278.

لاختلاف الحروف والأصوات، وكل تبدل صوتي يتبعه تبدل في المعنى في كثير من الأحيان، وهذا يدل على أن للحرف أو الصوت أثرا في تكوين المعنى وتحديده.[1]

وتعد الحروف الصامتة في العربية المكونة للأصل عمادا في تركيب الكلمة وكذا تكوين معناها، ويمكن القول أن اتفاق مجموعة من الكلمات في هذه الحروف الصامتة، يعني اتفاقها في المعنى أو المفهوم الأصلي، و الخلاف فيها خلاف في هذه الصوامت، وتشترك الكلمات ذات الأصل الواحد في معنى عام تعود إ ليه، وتنفرد بالمعنى الذي تنتجه الصيغة التي صيغ عليها، لأن القوالب أو الصيغ التي تكون عليها الكلمات العربية تتميز بأنها تحمل نوعا من الدلالة ناتج عن هذه الصيغة ويمكن ملاحظته في الصيغة الواحدة للكلمات المختلفة.

و قد كانت للقدامى إشارات إلى القيمة التعبيرية للصوت، وكذا للقيمة التعبيرية للصيغة الصرفية، وكانت إشارتهم لقيمة الصوت أو الحرف التعبيرية ضمن الصيغة أو القالب الذي تكون فيه الكلمة، والقيمة التعبيرية أو الدلالة الكلية للصوت لا تكون ظاهرة أو مباشرة لكنها تكون مضمرة وتخضع للتأويل[2]، وقد تدل الأصوات المفردة على أنواعها معينة من الدلالات، وقد يفرق بالصوت الواحد بين ظلال دلالية معجمية في مجال دلالي واحد[3]، من ذلك مثلا: أن النون في أول كثير من الكلمات يفيد الظهور كمعنى عام؛ فنبغ ونشأ، ونطق، ونجم، ونفث، ونمى، إلى غير ذلك من الكلمات، تشترك كلها في خيط دقيق من المعنى هو الظهور والبروز، وحف "الغين" يدل على الخفاء والستر في كلمات مثل: غرب، غفر، غمر، غمس، وغبر، وغش وغمض، وغيرها من الألفاظ التي تبدأ بحرف "الغين".

ومما لاشك فيه أن قيمة الحرف التعبيرية متحققة في مثل هذه الأمثلة ويربط

---

(1) انظر، فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص175.

(2) انظر، من الصوت إلى النص، نحو نسق منهجي لدراسة النص الشعري، مراد عبد الرحمن مبروك، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2002، ص112.

(3) انظر، الأسلوبية الصوتية، محمد صالح الضالع، دار غريب، القاهرة، 2003، ص25.

القدامى تلك القيمة التعبيرية للحرف بقدرة العربي على المناسبة بين الألفاظ والمعاني، يقول السيوطي في ذلك: «فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرف الأضعف فيها الألين والأخفى والأسهل و الأهمس، لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملا وأعظم ».[1]

وقد تناول ابن جني هذه القضية في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" يقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم: خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرطب؛ كالبطيخ، والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس؛ نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك و في الخبر "قد يدرك الخصم بالقضم" أي قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف، وعليه قول أبي الدرداء (يخضمون ونقضم والموعد الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث».[2]

ويقول في موضع آخر: «إن ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء مع التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما».[3]

فهو يرى أن حرف الفاء أينما كان موقعه بين الأحرف السابقة، فإنه يفضي أو

---

(1) المزهر في العربية وأنواعها، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل بيروت، 1986، 53/1.

(2) الخصائص، 157/2، 158

(3) نفسه 166/2.

يؤول إلى الأصل دلالي واحد هو الضعف والوهن مثل: التالف، والطليف والظليف والدنف، والفرات، والفرق، والفارط...إلخ.

وعلى هذا فقد وجه تفكيره إلى تأويل تلك المفردات استنادا إلى إحساسه بذلك الصوت الذي يعتقد أنه السر في الدلالة داخل الكلمة، أو الكلمات التي تشترك في هذه الأحرف أو الأصوات.

كما تحدث ابن جني عن دلالة الصوت أو قيمته التعبيرية، ومحاولته تأويلها وتحدث كذلك عن القيمة التعبيرية لبنية الكلمة أو صيغتها، وقد سبقت الإشارة إلى موضوع تجريد أصل الصيغة التي يكون عليها عدد كبير من الكلمات أو المفردات في العربية، ولأصل الصيغة هذا معنى يؤديه، وهو معنى عام -كما سبق- يعدل عنه إلى المعنى الفرعي الذي يقتضيه السياق الدلالي.

و قد لاحظ أبو الفتح بعقله المتوقد، مثل هذه المعاني فعنده أن المصادر الرباعية تأتي للتكرير نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، وأن وزن "الفعلى" للمصادر أو الصفات يأتي للسرعة نحو البشكى، والجمزى، والولقى وغيرها وفي ذلك يقول: «فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر-أعني باب القلقلة و المثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها».[1]

كما أشار إلى أن صيغة استفعل تفيد الطلب في الغالب يقول: «إنهم جعلوا استفعل في أكثر الأمر للطلب؛ نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال».[2]

ومن رأيه أنهم ضعفوا "العين" في الفعل وكرروها دليلا على تكريرهم للفعل نفسه وممارستهم له إذ يقول: «جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل

---

(1) الخصائص، 153/2.
(2) نفسه، 153/2.

فقالوا كسر، وقطع ، وفتح، وغلق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فـأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، و العين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها».[1]

يبدو أن ابن جني يحاول أن يفسر بجهده العقلي خصائص العربية في ربط الصيغة بالمعنى، فمثلا استسقى، واستطعم وغيرهما مما هو على صيغتهما وأصولهما هي: سقى، وطعم، وهذه الأصول «لم يكن معها دلالة تدل على طلب وإعمال فيها، ثم دخلت حروف الزيادة في مقدمتها لتكون كالمؤدية إليها؛ وهو يرى أن طلب الفعل والتماسه والسعي فيه، يسبق الفعل المجرد، أو كأنه يقول أن أصول الأفعال أو مجرداتها تلحق بمبانيها صيغة الطلب، وبحكم السبق الحدثي، تقدمت زيادات الطلب أو الأمر على "الأصل" الذي يجئ متأخرها، وكان ارتباطه بالتقرير العقلي هو سر ذلك».[2]

وإذا كان ابن جني يجري دائما وراء طرد منهجه على الظواهر التي يلاحظها فإن ذلك لم يجوزه أن يقدم طائفة كبيرة من الأمثلة الواضحة والكثيرة، إلا أنه يعترف أن هذا المنهج الذي يلم خيوطه صعب المراس، وعر المسلك يقول: « فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيته من بابه، وأصلحك فكرك لتناوله، وتأمله، أعطاك مقادته، وأركبك ذروته وجلى عليك بهجاته، ومحاسنه، وإن أنت تناكرته وقلت: هذا أمر منتشر ومذهب صعب هو موعر، حرمت نفسك لذته، وسددت عليك باب الحظوة به"[3].

فهذا اعتراف بأنه منهج وعر، ولكنه بحث في أصل من أصول الفكر اللغوي بحيث عن علاقة صيغ الكلمات ومعانيها، وكيف يوحي جرس الكلمة بالمعنى الذي

---

(1) الخصائص، 155/2.
(2) اللغة بين العقل و المغامرة، مصطفى مندور، منشأة المعارف، الإسكندرية 1974، ص60.
(3) الخصائص، 162/2.

سيق معه، أو كيف يوقف المعنى الحاصل الجهاز الصوتي للإنسان على الصيغة التي تلائمه.[1]

لم يكتف ابن جني بالبحث عن الدلالات وكشفها انطلاقا من الأصوات و الصيغ الصرفية، بل إنه لما تأتي له تأويل النماذج المتوفرة لديه وفقا لمنهجه تخطى ذلك إلى البحث عن سر ترتيب الحروف أو الأصوات داخل الصيغة، وأمام انبهاره بتصرف العرب في لغتهم قرر أنهم «قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود و الغرض المطلوب».[2]

ولعل ما يبين هذه الخطوة الجريئة في البحث اللغوي، ما قاله عن الفعل "بحث" وهو في ذلك يسير وفق حركة عقلية يعملها في الفعل، فالباء عنده أشبهت خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب، والثاء للنفث و البث للتراب، و ما فعله مع الفعل بحث قام به مع الفعل شد؛ فالشين للتفشي؛ تشبه أول انجذاب الحبل قبل الشد ثم يليه الشد أو الجذب وقد قبر عنه صوت الدال، فهي أقوى من الشين، كما أن الإدغام فيها قواه، فهي أدل على المعنى الذي أريد بها.[3]

فكرة ربط الصلة بين الصوت والصيغ الدلالة، التي خرج بها أبو الفتح من تأملاته العقلية اللغوية، فكرة يجاريه فيها بعض الباحثين المحدثين، ويصفها بعضهم بأحلام اليقظة الناتجة عن الولع باللغة العربية.

فقد ذهب محمد المبارك مذهب ابن جني فتحدث عن القيمة التعبيرية للحرف وكذا الصيغ فهو يقول: «ثمة أمثلة كثيرة في العربية تدل على التناسب الصوتي والتقابل الموسيقي في تركيب الكلمات وحروفها، ولكن هذه الملاحظات والأمثلة التي

---

(1) اللغة بين العقل والمغامرة، ص63.
(2) الخصائص، 162/2.
(3) نفسه، 163/2.

أوردها بعض اللغويين قديما وحديثا لا تكفي لإقامة نظرة عامة واستنباط قانون عام قبل توسيع أفق الملاحظة والاستقراء، وهي على كل حال تدل على ما في اللغة العربية من الخصائص الموسيقية في تركيب كلماتها وعلى مابينها وبين الطبيعة من تقابل صوتي وتوافق في الجرس، وذلك أول دليل تقدمه لنا العربية من خاصتها الطبيعية و على أنها بنت الفطرة و الطبيعة».[1]

في حين يرى إبراهيم أنيس أن هذا الربط المنطقي بين الدلالة والأصوات، في الأصل المشترك والذي ذهب إليه ابن جني ومعه الثعالبي، لا تعدو أن تكون مجرد تخيلات وتأملات، تشبه أحلام اليقضة، عند من أولع باللغة العربية، مما جعله يتخيل ويتصور فيها أمورا ليست فيها، ويضفي على هذه اللغة طابعا سحريا، الشئ الذي لا يقبله العقل.

يقول إبراهيم أنيس: «وهكذا ترى أن ابن جني كان ممن يؤمنون ايمانا قويا بوجود الرابطة العقلية المنطقية الأصوات و المدلولات أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية، بل لقد غالى ابن جني ومعه الثعالبي صاحب فقه اللغة إذ جعل مجرد الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات، فيقرر أن المعنى العام للتفرقة يكون بين صوتي الفاء والراء والمعنى العام للقطع يكون بالقاف والطاء، إلى غير ذلك من تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه باللغة العربية فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغة من لغات البشر».[2]

موقف إبراهيم أنيس نابع من القول باعتباطية الدلالة أو العلاقة بين الدال والمدلول الذي قالت به المدرسة الوصفية في اللغة فسوسير يرى أن علاقة الدال

---

[1] فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار المعارف، مصر، ص261.
[2] من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1966، ص126.

بالمدلول ليست إلا علاقة اعتباطية[1]، وبالتالي فالبحث في التلاؤم بين الصوت والمعنى ليست من مباحث اللسانيات على حد رأي الكثير من الوصفيين.

بالإضافة إلى قول بدلالة الصوت والصيغة وتأويله بالمعاني التي تنتج عنها تحدث كذلك عن "تقارب الألفاظ لتقارب المعاني" التي تستشف منها، فبين الفعلين "هز"، "أز" تقارب بين المعنيين وتقارب بين البنيتين وأسس هذا التقارب والتصاقب أن الهاء أخت الهمزة ويرى أن هذا الأمر كثير واسع في العربية ويقول في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: «هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به».[2]

ويرى كذلك «أن أكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهوا عنه»[3]، كما تحدث ابن جني عن تلاقي المعاني رغم اختلاف المبني في الأصول المختلفة يقول: «إن شرف هذه اللغة يصل إلى أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم فتجده يفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[4]،وقد أفرد لهذا الموضوع بابا سماه "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني".

فالإطار الذي يحافظ كليه ابن جني أو يلتزم به هو الوزن الصرفي أو الصيغة الصرفية، مثال ذلك ما جاء على وزن "فعيلة"، فجميع موادها تصل إلى إفادة أصل دلالي عام هو الألف والملائمة، والإصحاب، والذي يمكن أن يلاحظ في كلمات مثل: الخليقة، والغريزة والطبيعة والطريقة...الخ[5]، فكلها تشترك في ذلك الأصل الدلالي فهي بذلك تؤول إليه.

ولا غرابة في هذا المنهج الذي جمع فيه بين المعاني رغم اختلاف المباني فهو منسجم مع فكره، فالمعاني في نظره أشرف من المباني، ولا تعدو هذه الأخيرة

---

(1) انظر Saussure, cours de linguistique générale, Edition ENAG, Algéric, 1990, P110.
(2) الخصائص، 145/2.
(3) نفسه، 145/2
(4) نفسه، 113/2.
(5) نفسه،116/2.

أن تكون خدما لها، واختلافها وتميزها بعضها عن بعض، إنما هو راجع إلى اختصاص مبنى معين بمعنى معين، لكنه يستسلم للمعنى العام المشترك ويرى مصطفى مندور أن التفكير اللغوي يوشك أن يجعل من هذه المعاني أصولا، ويحمل الألفاظ عليها فروعا.[1]

كما حاول ابن جني أن يرد الألفاظ إلى أصولها الحسية «وكأنه يرى أن كل الأسماء مرتدة إلى أحداث»[2]، لا سيما التي لا يبدو ارتدادها إلى الأصول تشتق منها وإن كانت تدل على أمور حسية كاللجين، والفضة، والذهب، والدم، ويرى أن أهل اللغة «يسمعون هذا فيرونه ساذجا غفلا ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعا ولا أصلا».[3]

ورغم أن أهل اللغة لا يجارونه على حد قوله إلا أن ذلك لم يوهن عزيمته ولا أضعف إرادته لأنه يؤمن بأن «التأتي والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها، فأما حفظها ساذجة، وقمشها محطوبة هرجة، فنعوذ بالله منه ونرغب بما آتاناه الله عنه».[4]

ويرى عبد السلام المسدي أن الذي أعطى قضية المحاكاة بعدها اللساني الخالص وركز لها القواعد التأسيسية على مستوى التنظير والممارسة هو ابن جني الذي اكتمل عنده فن "أصول النحو".[5]

هذا تصور ابن جني لدلالة الأصوات والصيغ على المعاني التي هي غاية أي خطاب لساني، وقد ظهر بما لا يدع مجالا للشك، أن أبا الفتح يؤمن بأصول دلالية في الأصوات والصيغ، تؤول إليها وتجتمع فيها ولا تعدل عنها إلى غيرها، إلا لأغراض في الخطاب ويمكن تأويلها وإرجاعها إلى ذلك الأصل الدلالي بالتأمل

---

(1) اللغة بين العقل والمغامرة، ص70.
(2) نفسه، ص78.
(3) الخصائص، 123/2.
(4) نفسه 125/2.
(5) انظر، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986، ص81.

والتلطف والصنعة لاسيما وأن المعنى هو الأصل و المبني خدم لـــه، أو كمـــا قـــال مصطفى مندور -كما سبق- يوشك أن يكون فرعا للمعنى.

ب-الأصل والفرع في الاشتقاق:

القضية الثانية في التأويل الدلالي عند ابن جني هي الاشتقاق، وهو من السمات المميزة للغة العربية، لذا فقد تناوله القدامى من اللغويين بالدراسة والتحليل، وكان ابن جني من أهم الذين طرقوا هذا الموضوع.

ومصطلح "الاشتقاق" في الفكر اللساني العربي ينصرف عموما إلى ضربيـــن من التعامل مع الكلمة؛ أولهما:هو أخذ كلمة من كلمة بطريقة آلية مع اشـــتراك فـــي معنى عام؛ وهو الأكثر تداولا وتناولا في الكتب والمصنفات الصرفية.

وفي هذا النوع نجد المصدر، أو أصل الصيغة ومجموعة من الصيغ المتفرعة عنه، بطريق الزيادات وتغيير الحركات، أو تكرار أحد حروف الأصل الثلاثي غالبـا ويشكل زيادة أحد حروف "سألتمونيها" صيغ المشتقات المختلفـــة كـــالفعل والفـــاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، واسم التفضيل...الخ «و لكل أحكام، وطرائق في الصنع، إلا أن القاعدة الرئيسية هـــي ثبـــات الأصـــل (حروف المصدر) والحفاظ على ترتيبـــها رغـــم تداخـــل حـــروف الزيـــادة بيـــن الأصول».[1]

فالأصل المجرد مكون في كلمة "نظر" من (النون والظاء والراء) ومشتقاته هي نظر، ينظر، منظارا، ناظر، نظار، منظور، نظير، منظر..الخ، وفي هذا الضـــرب تجتمع عناصر الصيغ على معنى واحد مشترك، ثم يستقل كل منها بإضافة وظيفـــة تميزه عن غيره.[2]

وتبدو فكرة الأصلية والفرعية في هذا النوع من الاشتقاق بارزة وواضحة جدا

---

[1] انظر، علم الدلالة العربي بين النظرية و التطبيق، فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص233 .
[2] نفسه ص233.

فهناك معان فرعية تختص بها كل كلمة مشتقة تؤدي بها وظيفتها في اللغة، وهنـــاك معنى عاما مشتركان تؤول إليه وهذا النوع من الاشتقاق عرف "بالاشتقاق الصغـــير" وهو لا يحتاج إلى عناء كبير تطبيقا وفهما، وقد استعانت المجامع العربية بـــه فـــي استحداث المصطلحات في العصر الحديث.

أم النوع الثاني والذي فيه نوع من إعمال العقل، وتميز به أبو الفتح عن غـيره من اللغويين وحتى عن الخليل الذي كانت فكرة هذا النوع من الاشتقاق قـــد بـــدأت عنده. وذلك في أول معجم عرفته العربية. إلا أن الغرض عند الخليل يختلف عليه عند أبي الفتح، فهو عند الأول وسيلة للإحصاء؛ أي إحصاء وحصر جـــذور اللغـــة العربية المستعمل منها والمهمل، أما الثاني فهو ينصرف إلى معنى، ومحاولته وضع أصل دلالي، تؤول إليه تقاليب الكلمة الواحدة. تقديما وتأخيرا وقد سماه ابـــن جنـــي الاشتقاق الكبير أو الأكبر.[1]

وهذا الضرب يقوم «على أن معنى عاما مشتركا يربط بين زمرة من الصيـــغ هي نتاج تقاليب الأصل».[2]

فعنده أن مادة(ج ب ر) تقاليبها الستة تدل على معنى عام واحد تشـــترك فيـــه يقول معرفا بهذا النوع:«وهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلـــى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحـــد منـــها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة التأويل له».[3]

وعلى هذا فإن مادة (ج ب ر) السابقة الذكر تعقد على معنى (القوة والشـــدة) يقول: «الجبر الملك لقوته وتقويته لغيره، ورجل مجرب: جرسته الأمـــور ونجذتـــه فقويت منته واشتدت، الأبجر والبجرة وهو القوي السرة، والبرج لقوته في نفسه وقوة مايليه به والبرج بياض العين وصفاء سوادها، وهو قوة أمرها، ورجبت الرجـــل إذا

---

(1) انظر، فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، مصر، ط3، 1987، ص296.
(2) انظر، علم الدلالة العربي، ص234
(3) الخصائص، 133/2

عظمته وقويت أمره، وتدعم النخلة بالرجبة والراجبة أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها ، و الرباجي وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله فيعظم نفسه ويقوي أمره».[1]

فهذه الشواهد مستخلصة من مشتقات مختلفة لكل التقليبات التي حصل عليها في المادة الواحدة، ومن ذلك كذلك تقليبات (ق و ل) التي تدل في مجملها على الخفوف و الحركة.[2]

هكذا كان ابن جني يتعامل مع الكلمة، يرد مشتقاتها إلى معنى مشترك ولا يكتفي بذلك بل يتعداه إلى تأويل التقليبات المختلفة للمادة الواحدة إلى أصل ودلالي عام تشترك فيه هذه التقليبات المختلفة مع المشتقات المختلفة لكل تقليب.

وتلك قدرة نادرة يمتلكها الرجل سواء لتملكه لناحيته التحليل المتماسك بغض النظر عن الصحة والخطأ في منهجه، وكذا في محاولته للبحث عن الأصول والأطر العامة التي تحكم اللغة العربية وهو يعرف صعوبة منهجه لكنه «ينصح كل من عمل في اللغة أن يركن إلى لطف الصنعة وجهد التأويل حتى يستقيم له الأمر»[3]، وهي محاولة منه لربط الصيغة ببنيه اللغة.[4]

وخلاصة فلسفته في هذا «أن المعاني وإن اختلفت معنياتها آوية إلى مضجع غير مقض، وآخذ بعضها برقاب بعض».[5]

ومما سبق يتبين أن ابن جني في موضوع الاشتقاق يعتقد بوجود أصل لتلك الصور المختلفة الناتجة عن تقاليب الأصل الواحد والاستخدام الوضعي للكلمة«هو ما يوائم تلك الصورة التي لا تدل إلا على أصل المعنى».[6]

---

(1) الخصائص، 136/2

(2) نفسه 5/2.

(3) اللغة بين العقل و المغامرة، ص89.

(4) نفسه ص91.

(5) الخصائص 139/2.

(6) انظر، المعنى في البلاغة العربية، ص86.

كما أن هذه الدلالة المشتركة في هذه التقاليب والتي تمل أصل الوضع في معناها هي صورة مجردة غير منطوقة تختزنها ذاكرة المتكلم عن طريق السماع كي يقيس إليها حين يسمع، أو حين ينطق فيفهم عنه الآخرون، ويفهم عن الآخرين فالفرد لا ينشئ أوضاع اللغة، بل يتلقاها عن العرف، ويحصنها عن الجماعة[1]، وعليه فإن تأويل معاني التقاليد في الاشتقاق الأكبر إلى أصل معنى واحد سببه هو العمل بفكرة الأصلية التي سبغ بها التفكير اللغوي العربي القديم.

ج-الأصل و الفرع في المجاز:

القضية الثالثة التي تشمل التأويل الدلالي عند ابن جني هي قضية المجاز الذي يقابله مصطلح الحقيقة، وهذا المبحث كما هو مجال للبحث اللغوي، فهو كذلك يمتزج بالأدب و النقد، ولكن الذي يهم في المجاز هو فكرة الجواز أو الانتقال[2]، عن الأصل الذي وضع لمعاني الألفاظ «وإعمال التأويل في التوصل إلى باطن اللفظ أعمالا صحيحة يحقق وضوحا للرؤية في جانب الدلالة والمعرفة، كما يعد طورا متقدما من أطور الدلالة في حياة اللغة، داخل المجتمع الإسلامي، يتميز بحرية الفكر وإعمال العقل بعد أن تخطى دائرة النقل والأثر».[3]

كما أن الالتزام بظاهر النص أو اللفظ يؤدي إلى خلط في الدلالة، وقصور في الإدراك لروح النص، ونظرا لوجود إشارات[4]، في النص تنبئ بأن المعنى الأول لا يكفي لفهمه، وعلى هذا الأساس فإن التأويل يهدف في هذا المجال إلى التوصل أو الاقتراب من الدلالة الحقيقية للنص، وعليه فإن التأويل في المجاز يتخطى النص إلى المقاصد من النص.

وهذه الإشارات هي نوع من الانحراف (Ecart) المتسم بعدم التلاؤم

---

(1) انظر المعنى في البلاغة العربية، ص29،30.
(2) انظر المثل السائر، ابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، 106/1.
(3) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص158.
(4) انظر في الكتابة الفنية الأصول والفروع، صبحي البستاني، دار الفكر، اللبناني، بيروت، ط1، 1986، ص64.

(Impertinence) بين الألفاظ وعليه، فإنها تتبئنا بوجود اضطراب في بنية المعنى، الخاصة بالجملة أو الرسالة، ولا يزول هذا الاضطراب إلا بالانتقال إلى المدلول الثاني.[1]

والمجاز وثيق الصلة بالتأويل وقديم الصلة به، وكان الداعي إلى ذلك تفهم ألفاظ القرآن[2]، فالحقيقة هي اللفظ الذي يدل على موضوعه الأصلي و المجاز هو ما يراد به غير المعنى الموضوع له في اللغة[3]، ومنه جاءت ضرورة التأويل في المجاز لكشف مضامين الخطاب.

أما الكلام الذي يجوز حمل معناه على الحقيقة، و على المجاز، فيجب حمله على الحقيقة ما لم يكن في حمله على المجاز فائدة، لأن الحقيقة هي الأصل و المجاز هو الفرع، و لا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة.[4]

ويشير السيد أحمد عبد الغفار إلى أن الخلاف بين الحقيقة والمجاز عند القدامى لها أهميتها الكبرى، فالمتمسكون بمذهب السلف يميلون إلى القول بالحقيقة وفئة أخرى من العلماء تقول بالمجاز على اختلاف بينهم في الغلو والإنكار، فهما موقفان؛ موقف يذهب إلى التمسك بحقيقة اللفظ، وموقف آخر يذهب إلى القول بالمجاز.[5]

وقد أشار السيوطي إلى المنكرين لوقوع المجاز في اللغة، وصفهم له بـ "أخ الكذب"، وأن القرآن منزه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه، إذا ضاقت الحقيقية، وهذا الأمر محال على الله، ويرد عليهم في أن هذا الإنكار الشديد للمجاز شبهة باطلة.[6]

---

(1) انظر Structure du Langage poétique , Jean Cohen, Flammarion, Paris, 1966, P114

(2) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص159.

(3) انظر، اللغة العربية والوظائف النحوية، ص90.

(4) انظر،، دقائق العربية، أمين آل ناصر الدين، الناشر محمد سعيد محمود، القاهرة، ط1، 1952، ص188.

(5) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص168،169.

(6) انظر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة 1969، 246/1.

وقد لعبت فكرة المجاز دورا هاما في مدرسته الاعتزال، إذا اعتمدت عليه في كل تأويلاتها في نفي الصفات وخلق القرآن، وما إلى ذلك[1]، بل إن البلاغة العربية قد نشأت في أحضان المتكلمين والمعتزلة منهم بخاصة.[2]

وقد سبق و أن تبين أن ابن جني هو أحد علماء المعتزلة المتميزين بفكرهم الوقاد، وطاقاتهم العقلية العالية، وقد أوقفنا كتابه "الخصائص" على مثل هذا الخلاف والتأويلات النابعة من وحي المذهب الاعتزالي فهو يقول في صفة كلام الله: « وأما قول الله عز وجل: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) فليس من باب المجاز في الكلام بل هو حقيقة؛ قال أبو الحسن: خلق الله لموسى كلاما في الشجرة، فكلم به موسى وإذا أحدثه كان متكلما به. فأما أن يحدثه في شجرة أو فم أو غيرهما فهو شيء آخر لكن الكلام واقع؛ ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة لكونه متكلما لا غير، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه، وإن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلات نطقه ». [3]

فنفي صفة الكلام عن الله لم تكن عند ابن جني في هذا النص، بل يقرر أن كلام الله حقيقة لا مجاز، لأن الجاري في العربية نسبة الفعل إلى من يظهر منه.[4]

ولا يستقر ابن جني على هذا الرأي فنجده يقول في نص آخر «اعلم أن أكثر اللغة ما تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال؛ نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء...وكذلك قول الله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) من هذا الوجه مجاز».[5]

هذا جانب من التأويل المذهبي المبرر بطريق لغوي عقلي في تفسير صفة كلام الله تعالى حيث يرى ابن جني أن الحقيقة «ما أقره الاستعمال على أصل

---

(1) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص 168.

(2) انظر،البلاغة العربية تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط6، 1983، ص32، وانظر البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999، ص195.

(3) الخصائص، 445/2.

(4) انظر، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص172.

(5) الخصائص، 448/2.

وضعه في اللغة و المجاز ما كان بضد ذلك...»[1]، فالحقيقة إذن ما استعمل في المعنى الذي وضع له في الأصل عند بدء اللغة و المجاز هو ما استعمل في غير ما وضع له، أو هو عدول عن أصل الحقيقة إلى الفرع.[2]

ومن الواضح أن هذا التعريف لا يفرق بين أنواع المجاز المختلفة لأن الاستعارة تدخل في نطاقه فكأن مهمة المجاز في الاعتناء بالمعنى و تزيينه، ومن ثم يتصل باللفظ و جانبا من جوانب الصياغة الشكلية، ومن ناحية أخرى يفترض تعريف ابن جني أن لكل صورة مجازية أصلا حقيقيا، ترتب عليه أنه لا بد من أن تكون الصلة بين المعنى الحقيقي، و المعنى المجازي صلة واضحة وقوية، و هذه الصلة هي القرينة التي تبيح نقل المعنى من وضعه الأصلي إلى وضع جديد هو المجاز وهي «قرينة تسقط الشبهة»[3]، بتعبير ابن جني.

وقد كان حريصا على القرينة التي تبيح القول بالمجاز حرصا شديدا يقول: «فلو عري الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع على الفرس لفظ (بحر) المستعار لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح، ولا بيان ألا ترى أنه لو قال: رأيت بحرا وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه فلم يجز قوله لأنه إلباس وإلغاز على الناس».[4]

ويبدوا هذا الجانب ذا أهمية في معالجته جانبا يتصل بانتقال الحقيقة إلى حدود المجاز، لأن القرينة التي حرص عليها، هي علاقة لفظية، أو معنوية تنبئ القارئ أن دلالة اللفظة لا يجوز أن تبقى عند الحدود المعجمية الأولى إنما هناك أفاق ثانية أبعد من الأولى يستقيم بها سياق النص.[5]

---

(1) الخصائص، 442/2.

(2) انظر دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1972، ص124، وانظر، التصور اللغوي عند الأصوليين السيد أحمد عبد الغفار، مكتبة عكاظ، جدة، ط1، 1981، ص105.

(3) الخصائص، 442/2.

(4) نفسه442/2.

(5) انظر الصورة الشعرية في الكتابة الفنية الأصول والفروع، ص85.

وفي نظر ابن جني أنه لابد للمعنى، الأصلي أن يحقق عند العدول والنقل ثلاث فوائد هي: «الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة».[1]

ومعنى ذلك أنه لا يعدل عن أصل الوضع إلى معنى جديد إلا إذا تحققت إحدى هذه الصفات، ويمضي ابن جني مؤكدا هذه القضية بضرب الأمثلة، «من ذلك قول الله تعالى: (وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا) هذا هو مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة، أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة، أما التشبيه: فلأنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه، وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض، وتفخيم منه؛ إذ صير إلى حيز ما يشاهد و يلمس و يعاين، ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلا لرأيتموه حسنا جميلا، وإنما يرغب فيه بأن ينبه عليه و يعظم من قدره، بأن يصوره في النفوس على أشرف أحواله، وأنوه صفاته، وذلك بأن يتخيل شخصا متجسما عرضا متوهما وعليه قوله:

تغلغل حب عتمة في فؤادي *** فباديه مع الخافي يسير

أي فباديه إلى الخافي يسير: أي فباديه مضموما إلى خافيه يسير وذلك انه لما وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع به... ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول:

شكوت إليها حبها المتغلغلا *** فما زادها شكواي إلا تدللا

فيصف بالتغلغل ما ليس في أصل اللغة أن يوصف به بالتغلغل، وإنما ذلك وصف يخص الجواهر لا الأحداث... وأما التشبيه فلأنه شبه ما لا ينتقل ولا يزول بما ينتقل وأما المبالغة و التوكيد: فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية».[2]

---

(1) الخصائص 2/442.

(2) نفسه ص 2/442،444.

وهذا يكسب اللغة اتساعا ويغنيها بمدلولات أغزر،فبالمجاز وبأشباهه اتسعت لغة العرب.

وعلى هذا تبدو فكره الأصلية و الفرعية في المجاز كذلك واضحة يعدل عن الأصل لغرض التوكيد أو الاتساع أو التشبيه إلا أنه في الأخير يؤول إلى الحقيقة التي عدل عنها، والتأويل في هذا المجال، من عمل اللغوي فهو الذي يكشف عنه ويبرزه.

ويمكن القول أن المجاز توسع في الاستعمال للألفاظ المتواضع على معانيها[1]، حيث تتفاوت أساليب التعبير عما يجول بالخاطر ويتردد في الذهن، فتارة تسلك طريق المعاني الوضعية أو الحقيقية، وطورا تسلك طريق المجاز لفائدة في الخطاب.[2]

فالمجاز عند ابن حني هو ما علاقته المشابهة، وقد ألغى المجاز المرسل الذي علاقته غير المشابهة[3]، لأن المماثلة والمجاز من أساليب البلاغة المعتمدة أوسعها تقبلا للإفادة على استعمال اللفظ للدلالة على غير ما تدل عليه الكلمة المباشرة على سبيل طرحها الظاهري، وهو ما تفطن إليه القدامى للتفرقة بين الحقيقة والمجاز.[4]

وعليه قول عبد القاهر الجرجاني: «أن اللفظ أصلا مبدوء به في الوضع ومقصودا، وإن جريه على الثاني إنما هو على سبيل الحكم يتأدى إلى الشيء من غيره».[5]

ففكرة الأصل في المجاز تمثل «العلامة والمعنى القار الذي ترجع إليه كل الأشكال الفرعية في التعبير، إذ ذاك لا يزيد التعبير المجازي...وعلى كون إمكانية

---

(1) انظر، بيان فن الصورة، مصطفى الصاوي الجويني، در المعرفة الجامعية، مصر، 1993، ص 67 ، انظر، البلاغة العربية وسائلها وغايتها في التصوير البياني محمد عبد الخالق ربيعي، ص119، انظر، كذلك علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص273.

(2) انظر، في الأدب والبيان، محمد بركات حمدي أبو علي ، دار الفكر، عمان، 1984، ص 78.

(3) انظر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 313.

(4) انظر، دلالتية النص الأدبي دراسة سيميائية للشعر الجزائري، عبد القادر فيدوح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 1993، ص26.

(5) أسرار البلاغة، تحقيق هـ، ريتر، مكتبة المثنى، بغداد، 1979، ص366.

من جملة إمكانيات يمكن إخراج المعنى على مقتضاها، ويكاد دورها ينحصر في تجميله أو إضافة بعض الخصوصية له كالتأكيد والمبالغة».[1]

وعلى رأي سمير أبو حمدان فإن خروج الفرع عن الأصل أي حدوث المجاز لا طائل من ورائه، ما لم ينطو على فائدة بلاغية تضاعف من قوة النص، وتأثيره في المتلقي، أما إذا لم تحصل مثل هذه الفائدة البلاغية فإن المجاز يتحول عبئا ثقيلا على النصوص، ويفضل البلاغيون في هذه الحال الاقتصار على التعبير على اللفظ الأصل.[2]

ويظهر مما سبق أن ابن جني يعرف هذه الأغراض البلاغية التي يعدل فيها من أصل الحقيقة إلى المجاز وقد حددها في: التأكيد، والتوسع، والتشبيه، كما تبدو معرفته برد المجاز إلى أصله واضحة جلية وهو المقصود بالتأويل في هذا المجال وفقا لفكرة الأصل والفرع.

وإن يكن من أمر فإن الغرض من هذا الفصل هو تبيين فكرة الأصل والعدول عنها، حسب ما تقتضيه السياقات الدلالية المختلفة، وحسب مقتضيات البنية اللغوية و قد تبين أن أبن جني يحاول طرد فكرة الأصول أو الأطر العامة على الظواهر الدلالية المختلفة، مستعينا في ذلك ببراعته العقلية، وثقافته اللغوية والأدبية الواسعة مما يكاد يعطي قضية التأويل بعدها اللغوي الصرف والمكيف مع معطيات اللغة العربية، وهو المنهج المنسجم مع التفكير اللساني العربي القديم، والذي تؤيده بعض المناهج اللغوية الحديثة.

---

(1) التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، منشورات الجامعة، تونس، 1981، ص442.

(2) انظر الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1991، ص174.

خاتمة البحث

تتلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي:

1- إن ابن جني نشأ في عصر الثقافات والمذاهب المختلفة مما جعله يرتشف من الفقه والنحو والكلام وتخصصات وفروع أخرى، إلا أن السمة الأساسية التي ميزته هي استعمال العقل والاعتداد به في شتى جوانب المعرفة، وإعماله للعقل إلى أبعد الحدود، وإدخال المبادئ المذهبية في العمل اللغوي .

2- التأويل في اللغة يدور معناه حول الرد والتفسير والمصير والعاقبة والسياسة والتقدير، وعليه ورود المفردة في القرآن. أما في الاصطلاح فهو يدور في معظمه على معنى العدول والانحراف والتجوز.

3- إن النحاة واللغويين -ومنهم ابن جني- لم يرد لهم تعريف واضح لهذا المصطلح رغم وجود الظاهرة بشكل عملي في كتبهم.

4- ابن جني هو أول من جمع الأسس المنهجية في التفكير اللغوي عند العرب، وهذه الأسس تتمثل في السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب والاستحسان بالإضافة إلى سبق ابن جني في جمع أصول النحو العربي، وتأليفه لـ "الخصائص" على طريقة علماء الأصول والكلام؛ فقد برع في تقسيماته للعلة، بعيدا عن المغالاة، كما يعتد بالسماع ويقدمه على القياس، كما لم يسم "استصحاب الحال" باسمه بل تناوله في موضع "الطارئ" الذي يبني عليه الحكم.

5- إن موضع استصحاب "الحال" ليس بعد الإجماع، بل هو حسب ما ذهب إليه تمام حسان-قبل القياس، وبعد السماع في الترتيب، وهذا لأن فكرة "الأصل" المنهجية التي قام عليها التفكير اللغوي العربي تعود إلى استصحاب الحال، بدليل أن "الأصل" هو عماد القياس، ومن البديهي أن هذه الفكرة أسبق منه في الوجود.

6- التأويلات اللغوية التي انطوى عليها التفكير اللغوي العربي أساسها فكرة "الأصل" والعدول عنها، حيث تنشأ هذه التأويلات من اعتقاد النحاة بفكرة "الأصل"

في الظاهر اللغوية، وكذا من الاعتقاد بفكرة "الفرع" التي تؤول إلى هذا الأصل في الأصوات والصرف والنحو والدلالة.

7- كثرة انتقادات المتبنين للمدرسة الوصفية من الباحثين العرب للمنهج العربي القديم من ناحية، والتقاء المنهج اللغوي العربي القديم بالمنهج التحويلي في العصر الحديث خصوصا في فكرة الأصلية والفرعية من ناحية أخرى.

8- إن الحروف تتعدد صورها باختلاف مواقعها من السياق الصوتي، وعليه فقد اقترح المنهج العربي القديم لها أصولا ترتد إليها، وجعل التمثلات الأخرى فروعا عنها عملا بفكرة الأصل والفرع، ووفقا لمبدأ التأثير والتغيير؛ كأثر الإدغام والإقلاب، كما رأى أن "الأصل" هو منطلق التحليل، أما الفروع فلا تؤثر في المعنى.

9- اعتقاد ابن جني بوجود أصل للحرف أو الصوت يستقر فيه بالسكون، ويعدل عنه بالحركة، وفهمه لفكرة الفونيم التي تقابل فكرة الأصل في الأصوات العربية.

10-اقترح النحاة -كما اقترح ابن جني- موازاة مع وجود أصل للحرف أو الصوت أصلا للكلمة ينشأ عن تقاطع أصل الصيغة وأصل الاشتقاق، ويعدل عن هذا الأصل بالإعلال والإبدال والإدغام والزيادة.

11- التأويلات الصوتية والصرفية تشمل التغيرات التي تحدث للصوت والكلمة داخل السياق، حيث إن الصوت لا يحتفظ بمميزاته المفترضة أن تكون له خارج السياق فتجاور الأصوات يغير من أوضاعها: وعليه فقد جمع العدول في هاذين المستويين في ظواهر لغوية هي من صلب البحث الصوتي الصرفي في العربية، وتتمثل في الإبدال، والإعلال، والإدغام ، والزيادة على أصل وضع الكلمة، كما يتم التأويل في كثير الأحيان عند ابن جني بذكر طريقة العدول أو بالرد إلى الأصل.

12- تتناول التأويلات النحوية: الحذف، والتقديم، والتأخير، والفصل بين المتلازمين، والزيادة في التركيب.

وقد بدا لي أن كل هذه الظواهر هي التي تشكل التأويل على المستوى التركيبي، كما تبين أنه لا حذف إلا بدليل أو قرينة، وأن ابن جني يتأول ذلك حسب ما يقتضيه التركيب، وأن الحذف يشمل المفرد والجملة، كما أن تشويش الترتيب بين عناصر الإسناد، أو الفصل بين العناصر المتلازمة يقتضي تأويلها إلى أصل وضعها، وذلك بإعادة الترتيب بين هذه العناصر، كما أن العناصر الزائدة في التركيب لا تعدو أن تكون زخرفا لفظيا نعيد معنى زائدا في الجملة، ويمكن الاستغناء عنها.

13- ابن جني يرى أن الألفاظ خدم للمعاني ومنه تكون عناية المتكلم العربي بالألفاظ لعنايته بالمعاني.

14- إن الأصوات والصيغ العربية تؤول في مجملها إلى أصول معنوية، يكشف عنها بالتأمل في اللغة.

كما أن الاشتقاق سواء في ذلك الكبير أو الصغير تؤول فيه المشتقات والتقاليب المختلفة إلى أصول مشتركة. أما المجاز فإن فكرة العدول عن الأصل فظاهرة فيه، حيث إن المجاز فرع الحقيقة ملحق بها.

15- ابن جني يكشف عن هذه الأصول في جميع مستويات اللغة بطريق الصنعة والتلطف والملاينة محاولا في ذلك التقليص من حجم الشواذ في اللغة وكاشفا في الآن ذاته عن براعة العربية في أداء المعاني وأوجه القول.

وعسى أن أكون قد أعطيت هذا البحث حقه، وأن تكون نتيجته وثمرته بقدر الجهد المبذول.

والله نسأل أن يهدينا إلى سبيل الرشاد، وخدمة هذه اللغة الشريفة.

قائمة المصادر و المراجع

أ-المصادر والمراجع العربية:

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

1- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة عبد الهادي أبي ريدة، القاهرة، (د.ت).
2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو مصرية، ط3،1972.
3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1966.
4- إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار صادق، بيروت، 1986.
5- ابن الأثير(ضياء الدين نصر الله بن محمد)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1986م.
6- ابن الأثير(ضياء الدين نصر الله بن محمد)، النهاية في غريب الحديث والأثر القاهرة، (د.ت).
7- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ط1، 1980م.
8- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
9- أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط 1988م
10- أمين آل ناصر، دقائق العربية، الناشر محمد سعيد محمود، القاهرة، ط1، 1952م.
11- الأنباري(كمال بن محمد)، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2 1971م.

12- الأنباري(كمال الدين بن محمد) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، الأردن ط3، 1985م.

13- تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.

14- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1980م.

15- الثعالبي(أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط2، 1392هـ.

16- الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق، هـ ـ ريتر، مكتبة المثنى بغداد، 1979م.

17- جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر عمان ط1، 1984م.

18- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، تونس 1981م.

19- الجوهري(إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984م.

20- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، التصريف الملوكي، تحقيق ديريزة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م.

21- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، الخصائص، دار الهدى للطباعة والنشر، لبنان 1952م.

22- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.

23- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م.

24- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،حققه علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1386هـ.

25- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المنصف، تحقيق محمد عبد القادر، أحمد عطا منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م.

26- ابن حزم(أبو محمد علي الأندلسي الظاهري) الأحكام في أصول الأحكام، طبعة الخانجي، القاهرة، 1345هـ.

27- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق عمان الأردن، ط1، 2001م.

28- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1998م.

29- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات عويدات، الجامعة التونسية، 1981م.

30- ابن خلكان(أبو العباس أحمد بن محمد)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.

31- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1973م.

32- ديفيد أبركرومبي، مبادئ في علم الأصوات العام، ترجمة محمد فتيح، مطبعة المدنية، السعودية، ط1، 1988م.

33- رابح دوب، البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999م.

34- ربيعي محمد علي عبد الخالق، البلاغة العربية وسائلها، وغايتها في التصوير البياني، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م.

35-ابن رشد، فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، القاهرة 1935م.

36-رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1987م.

37-ريمون طحان، الألسنة العربية(1) الأصوات، المعجم، الصرف، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1،1972م.

38-ريمون طحان، الألسنية العربية(2) النحو، الجملة، الأسلوب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972م.

39-الزبيدي(السيد محمد مرتضى الحسين)، تاج العروس من جواهر القاموس، عبد الكريم العزناوي، مطبعة حقوق الكويت، 1979م.

40-زهدي جار الله، المعتزلة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974م.

41-زين كامل الخويسكي، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1997م.

42-سعيد الأفغاني، من أصول النحو مطبعة جامعة دمشق، دمشق ط3، 1964.

43-سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية بيروت، ط1، 1991م.

44-السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين شركة مكتبة عكاظ، جدة، ط1،1981م.

45-السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).

46-السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن)، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1951م.

47-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، الأشباه والنظائر في النحو، حيدر آباد، 1359هـ.

48-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، 1988م.

49-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.

50-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، حققه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1986م.

51-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، معترك الأقران في إعجاز القرآن تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م.

52-شوقي ضيف، البلاغة العربية تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط6 1983م.

53-شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط5،1983م.

54-صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني مكتبة الطليعة بأسيوط، مصر، 1978م.

55-صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها، دار الفكر، عمان ط1، 1998م.

56-صبحي البستاني، في الكتابة الفنية الأصول والفروع، دار الفكر، بيروت، ط1 1986م.

57-صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير والتأويل في القرآن، دار النفائس، الأردن ط1، 1996م.

58- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

59- عباس حسن، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، مطبعة العالم العربي بالقاهرة، مصر، 1951م.

60- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط2 1971م.

61- عبد الحميد السيد طلب، تهذيب النحو، الجزء الخامس، قسم الصرف، الصدر لخدمات الطباعة، ط2، 1991م.

62- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1984م.

63- عبد الفتاح شلبي، من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العصر. وآثاره في القراءات والنحو، دار النهضة مصر، القاهرة، 1958م.

64- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م.

65- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975م.

66- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات بيروت، 1986م.

67- عبد القادر فيدوح، دلائلية النص الأدبي دراسة سيميائية للشعر الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، الجزائر، ط1، 1993م.

68- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، (د.ت).

69-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، مصر، 1979م.

70-علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م.

71-الغزالي أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، القاهرة، 1322هـ.

72-ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ.

73-فايز الداية، علم الدلالة العربي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

74-الفخر الرازي(فخر الدين أبو عبد الله)، أساس التقديس في علم الكلام، القاهرة 1328هـ.

75-كمال محمد بشر، علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، دار المعارف مصر، ط2، 1971م.

76-مازن المبارك، النصوص اللغوية من كتابي الخصائص والمزهر، دار الفكر دمشق، ط3، 1981م.

77-محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف الإسكندرية، 1988م.

78-محمد بركات حمدي أبو علي، في الأدب والبيان، دار الفكر، عمان، 1984.

79-محمد التونجي وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

80-محمد خان ، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2003م.

81-محمد الخضر حسين، القياس في اللغة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م.

82-محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ليتوتيب مطبعة الشـــرق، حلـب 1979م.

83-محمد سالم محيسن، المقتبس في اللهجات العربية والقرآنية، مؤسســة شـباب الجامعة، مصر، 1986م.

84-محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفيـة، مؤسسـة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، ط2، 1986م.

85-محمد صالح الضالع، الأسلوبية الصوتية، دار غريب، القاهرة، 2003م.

86-محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دراسته تحليلية مقارنة للكلمـات العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكـــر، ط7 1981م.

87- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضـــوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.

88- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعـــارف، القـاهرة 1972م.

89-مراد عبد الرحمن مبروك، من الصوت إلى النص، نحو نسق منهجي لدراسـة النص الشعري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2002م.

90-مساعد(مسلم عبد الله آل جعفر)، أثر التطور الفكري في التفسير في العصـــر العباسي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

91-مصطفى جطل، النحو والصرف(1)، منشورات جامعة حلب، سورية، 1986م.

92-مصطفى الصاوي الجويني، البيان فن الصورة، دار المعرفة الجامعية، مصـــر 1993م.

93-مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1974م.

94-ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م.

95-منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

96-ابن مضاء القرطبي(أحمد بن عبد الرحمان اللخمي)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1947م.

97-ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط1، 1992م.

98-مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1958م.

99-ياقوت(بن عبد الله الحموي)، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي، ط1، 1993م.

ب-الرسائل الجامعية:

- مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي(دراسة وتقويم)، آمنة بن مالك، رسالة دكتوراه، (مخطوط)، جامعة الجزائر، 1987م.

ج-الدوريات:

1- بلقاسم دفة، "النبر والتنغيم في اللغة العربية عند اللغويين القدامى والمحدثين"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد8، 2003م.

2- بلقاسم ليبارير، "القياس اللغوي ودلالاته من خلال الخصائص لابن جني" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 2، 1994م.

3- محسن عياض،"نعم...! .. لقد التقى المتنبي بابن جني وهذه أدلتنا وشـــواهدنا" مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الجاحظ للنشر، العراق، المجلـــد10 العدد2، 1981م.

د-الكتب الأجنبية:

1- Abdlkader Mhri, les théories grammaticales d Ibn Ginni , publication de l'université de Tunis, 1973.

2-Jean cohen, Structure du Langage poétique, Flamarion, Paris, 1966.

3-Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, ENAG- Reghaia, Algérie, 1990.

فهرس الموضوعات

فهـــــــرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	أ
الفصل التمهيدي	01
- ابن جني ، حياته، مذهبه، الكلامي،و الفقهي،و النحوي.	02
- التأويل لغة واصطلاحا	08
- الأسس المنهجية في التفكير اللغوي عند ابن جني	16
- التأويل وعلاقته بفكرتي الأصل والفرع	26
الفصل الأول: التأويل الصوتي والصرفي	*31*
- التأويلات الصوتية	32
- التأويلات الصرفية	39
الفصل الثاني: التأويل النحوي	*58*
- الأصل و الفرع في الجملة العربية	59
- مظاهر الأصل و الفرع في الجملة العربية	62
الفصل الثالث: التأويل الدلالي	*80*
- التصور الدلالي عند ابن جني	81
- الأصل و الفرع في دلالة الأصوات و الصيغ	83
- الأصل و الفرع في الاشتقاق	92
- الأصل و الفرع في المجاز	95
خاتمة البحث	102
قائمة المراجع والمصادر	106
فهرس الموضوعات	117